الأمم المتحدة S/PV.9939

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9939**

الجمعة، 20 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة رودريغس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد دكار
	الصين	السيد فو كونغ
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-16403 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا والعراق وجمهورية فنزويلا البوليفارية والكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمَي الإحاطتين التالي أسماهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والسيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن ألقي مقدمة موجزة قبل أن يقدم زملائي إحاطاتهم.

هناك لحظات لا تكون فيها الخيارات الماثلة أمامنا ذات عواقب وخيمة فحسب، بل حاسمة – لحظات لن يشكل فيها الاتجاه الذي نختاره مصير الأمم فحسب، بل وربما مستقبلنا الجماعي. وهذه لحظة من تلك اللحظات.

لدي رسالة بسيطة وواضحة لأطراف النزاع – الأطراف المحتملة في النزاع – وإلى مجلس الأمن بصفته ممثل المجتمع الدولي: أعطوا السلام فرصة.

إن المواجهة بين إسرائيل وإيران تتصاعد بسرعة، مخلفةً خسائر فادحة ومتسببة بإصابات في صفوف المدنيين ومدمرةً المنازل والأحياء والبنى التحتية المدنية، حيث تتعرض منشآت نووية للهجوم. ويراقب العالم ذلك بقلق متزايد. إننا لا نتجه نحو الأزمة – بل نسارع نحوها. ونحن لا نشهد حوادث معزولة – بل نحن في طريقنا إلى فوضى محتملة. وقد يؤدي تمدد هذا النزاع إلى إشعال نار لا يمكن لأحد السيطرة عليها. ويجب ألا ندع ذلك يحدث.

قد يكون من السهل سرد مجموعة المشاكل التي أثرت على العلاقات بين إسرائيل وإيران في العقود الماضية، لكن المسألة المركزية في هذا النزاع هي المسألة النووية. إن عدم الانتشار النووي أمر لا بد منه من أجل سلامتنا وأمننا جميعاً. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الأمن الدولي. ويجب على جمهورية إيران الإسلامية احترامها. وقد صرحت إيران مراراً وتكراراً أنها لا تسعى للحصول

على أسلحة نووية. ولكن لنعترف بوجود شرخ في الثقة. والسبيل الوحيد لترميم هذا الشرخ هو اتباع الوسائل الدبلوماسية للتوصل إلى حل موثوق وشامل ويمكن التحقق منه، بما في ذلك الوصول الكامل لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبارها الوكالة الفنية التابعة للأمم المتحدة في هذا المجال.

ولكي يتحقق كل ذلك، أدعو إلى إنهاء الاقتتال والعودة إلى المفاوضات الجادة. وفي هذه اللحظة الحاسمة، أحث المجلس على العمل بتضامن وعلى وجه السرعة سعياً للحوار. وأحث المجتمع الدولي على الاحتشاد خلف المسار الوحيد الذي يمكن أن يحقق السلام الدائم، ألا وهو الدبلوماسية المستندة إلى القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وتزداد أهمية ذلك بالنظر إلى الأهوال التي تتكشف في غزة.

إن الأمر الوحيد الذي يمكن التنبؤ به هو أنه لا يمكن التنبؤ بعواقب استمرار هذا النزاع. إننا لا نريد أن نتذكر هذه اللحظة الحاسمة بندم. فلنتصرف بمسؤولية وبتكاتف لانتشال المنطقة وعالمنا من حافة الهاوية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نجتمع في الوقت الذي يستمر فيه اتساع نطاق وحجم الهجمات في جمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين في كلا البلدين.

ففي إيران، تزعم إسرائيل أنها استهدفت أكثر من 100 موقع عسكري ومنشأة نووية، بما في ذلك قاعدة كرمانشاه الصاروخية، ومنشأتا نطنز وأصفهان النوويتان، ومفاعل خونداب – آراك سابقاً – الذي يعمل بالماء الثقيل. وفي الوقت نفسه، قُصِفَت مبانٍ حكومية ومنازل وأحياء سكنية ومصانع ومستشفيات ومطارات ومصاف نفطية في مدن منها طهران وأصفهان وتبريز والأهواز، وفي محيطها. وشكّل قصف القناة التلفزيونية الإيرانية التي تديرها الدولة في 17 حزيران/يونيه خلال بث مباشر لحظة تقشعر لها الأبدان. وتلقى سكان طهران ومدن أخرى تحذيرات بإخلاء منازلهم في أكثر من مناسبة. وأغلقت إيران مجالها الجوي حتى إشعار آخر وأغلقت بعض المعابر الحدودية.

وفي إسرائيل، تضررت أحياء سكنية وبنى تحتية أساسية في جميع أنحاء البلد، لا سيما في تل أبيب وحيفا وبات يام وديمونا وبتاح تكفا وإيلات. وأصابت الغارات الجوية الإيرانية عدة مواقع مدنية مباشرةً، بما في ذلك معهد وايزمان للأبحاث في رحوفوت، ومجمع بازان للبتروكيماويات في حيفا، وأصيب أمس مركز سوروكا الطبي في بئر السبع. ولا تزال حالة الطوارئ الوطنية قائمة، مع فرض قيود صارمة على السفر الجوي. وتضررت أيضاً العديد من المناطق في الضفة الغربية المحتلة، وتؤثر نقاط التفتيش وإغلاق الطرق على الحركة، خاصة بالنسبة للفلسطينيين.

ولا يزال المجال الجوي في جميع أنحاء المنطقة مقيداً بشدة بسبب تلك الضربات المتبادلة، ليس في إيران وإسرائيل فحسب، بل أيضاً في سورية والأردن ولبنان والعراق وغيرها.

وقد أسفر تصاعد دورة الهجمات والهجمات المضادة عن وقوع مئات الإصابات بين المدنيين، وبينهم قتلى، في كل من إيران وإسرائيل.

ووفقاً لوزارة الصحة الإيرانية، فقد قُتل حتى 19 حزيران/يونيه 224 شخصاً وأصيب أكثر من 500 2 آخرين في الغارات الإسرائيلية في جميع أنحاء إيران. وأضافت وزارة الصحة أن 90 في المائة من الضحايا هم من المدنيين. وتشير تقديرات أخرى، استناداً إلى منظمات غير حكومية محلية وجماعات لحقوق الإنسان، إلى أن عدد القتلى يبلغ ضعف الرقم الرسمي على أقل تقدير.

بالإضافة إلى ذلك، قُتل أكثر من 20 قائداً عسكرياً إيرانياً رفيعي المستوى، وعلى الأخص قائد ورئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية ورئيس استخباراتها، فضلاً عن العديد من العلماء النوويين.

وقد تلقينا أيضاً تقارير عن نزوح عدد كبير من سكان طهران – وهي مدينة يقطنها أكثر من 12 مليون نسمة – مما تسبب باختناقات مرورية هائلة. ويتسبب نقص الوقود بطوابير طويلة في محطات الوقود، تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من خمس ساعات، مما يزيد من تعطيل الحركة. ومع ذلك، لا يزال الكثيرون محاصرين في منازلهم في طهران دون أن يكون لديهم مكان ليفروا إليه. وفي غياب الملاجئ أو صفارات الإنذار من الغارات الجوية في المدينة وحالات انقطاع الإنترنت على نطاق واسع، فإن أي ضربات إضافية ستتسبب في وقوع المزيد من الإصابات بين المدنيين.

وفي إسرائيل، ذكر مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أن الغارات الإيرانية، حتى 19 حزيران/يونيه، أسفرت عن مقتل 24 شخصاً وإصابة 915 آخرين، غالبيتهم العظمى من المدنيين. كما ألحقت أضراراً بالمنازل، مما أدى إلى نزوح إسرائيليين.

إننا على شفا نزاع شامل وأزمة إنسانية. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم. والهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية والهجمات العشوائية محظورة تماماً. ويجب احترام وحماية العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية، بما في ذلك المستشفيات.

ونشهد في الوقت الفعلي تأثير النزاع على المستوى الإقليمي، حيث يطلق الحوثيون في اليمن صواريخ باتجاه إسرائيل، ويتصاعد التوتر ليشمل الجماعات المسلحة في العراق. وبمرور كل يوم من القتال يتنامى الخطر، خاصة بالنسبة للمدنيين. وقد أُبلِغَ عن عمليات اعتراض ومتفجرات سقطت فوق لبنان والأردن والعراق وسورية، حيث تساقط الحطام في مناطق مأهولة بالسكان وزرع الخوف وعدم اليقين. وقد يكون لأي توسع إضافي للنزاع عواقب وخيمة على المنطقة وعلى السلام والأمن الدوليين بشكل عام.

وللنزاع تداعيات اقتصادية أيضاً. فلا يمكننا أن نستبعد التأثير العالمي لاحتمال تعطل التجارة عبر مضيق هرمز، الذي يصفه البنك الدولي بأنه ممر النفط الأكثر أهمية في العالم. وقد تراجعت التجارة عبر هذا الطريق الحيوي بالفعل بنسبة 15 في المائة وسط تصاعد التوترات في أواخر عام 2023.

وسيخاطب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد غروسي المجلس بعد قليل. وأود أن أعرب في هذا المنعطف عن تقديرنا للوكالة وموظفيها الذين لا يزالون في إيران. كما نعرب عن بالغ امتناننا لزملائنا الذين يستمرون في التواجد والعمل.

تكمن في صميم النزاع الدائر شواغل بشأن برنامج إيران النووي. وكما ذكر الأمين العام، فإن أفضل طريقة لمعالجة هذه الشواغل هي من خلال الحوار، بما يؤدي إلى حل تفاوضي.

غير أن فرصة منع التصعيد الكارثي والتوصل إلى حل سلمي ما زالت متاحة، كما يتضح من الانفراجات الدبلوماسية الإيجابية الأخيرة. ونرحب في هذا الصدد بالمحادثات التي جرت اليوم بين وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيران في جنيف. ونشجع تشجيعاً شديداً هذه الجهود. ويجب أن نسعى وراء كل فرصة ممكنة لتهدئة الأوضاع ووقف الأعمال العدائية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي يلزمنا جميعاً. ويتحتم علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى اتباع الوسائل الدبلوماسية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غروسي.

السيد غروسي (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تسببت الهجمات على المواقع النووية في جمهورية إيران الإسلامية في تدهور حاد في الأمن والأمان النوويين في إيران. وبالرغم من أنها لم تؤدِ حتى الآن إلى إطلاق إشعاع يؤثر على الجمهور، إلا أن خطر حدوث ذلك قائم.

وما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تراقب الحالة عن كثب في المواقع النووية الإيرانية منذ أن شنت إسرائيل هجماتها قبل أسبوع. والوكالة هي المركز العالمي للمعلومات المتعلقة بالأمان النووي والإشعاعي، كجزء من مهمتها، ويمكننا الاستجابة لأي حالة من حالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية.

واستناداً إلى المعلومات المتوفرة لدى الوكالة، فإن الوضع الحالي في المواقع النووية الإيرانية، الذي أقدمه كمتابعة لتقريري الأخير إلى مجلس الأمن هو كالتالي:

يحتوي موقع نطنز للتخصيب على منشأتين. الأولى هي المحطة الرئيسية لتخصيب الوقود. وقد استهدفت الهجمات الأولية التي وقعت في 13 حزيران/يونيه البنية التحتية للكهرباء في المنشأة ودمرتها، بما في ذلك محطة كهرباء فرعية ومبنى إمدادات الطاقة الكهربائية الرئيسي ومولدات الطاقة الاحتياطية وإمدادات الطاقة في حالات الطوارئ. ويبدو أن القاعة الرئيسية للسلاسل التعاقبية تعرضت في اليوم نفسه لهجوم باستخدام ذخائر خارقة للأرض.

والمنشأة الثانية في نطنز هي محطة تخصيب الوقود التجريبية. وهي تتكون من غرف متعددة الأغراض فوق الأرض وتحتها. وفي 13 حزيران/يونيه، دُمِّر وظيفياً الجزء الموجود فوق سطح الأرض وتسببت الضربات بأضرار جسيمة على الغرف المتعددة الأغراض الموجودة تحت الأرض.

وظل مستوى النشاط الإشعاعي خارج موقع نطنز دون تغيير وفي مستوياته الطبيعية، مما يشير إلى عدم وجود تأثير إشعاعي خارجي على السكان أو البيئة. ولكن هناك تلوث إشعاعي وكيميائي داخل منشأة نطنز. وقد تكون نظائر اليورانيوم المحتواة في سادس فلوريد اليورانيوم وفلوريد اليورانيل وفلوريد الهيدروجين منتشرة داخل المنشأة. والإشعاع الذي يتكون في المقام الأول من جسيمات ألفا يشكل خطراً كبيراً في حال استنشاقه أو ابتلاعه. ويمكن إدارة هذا الخطر بفعالية من خلال اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة، مثل استخدام أجهزة التنفس. والشاغل الرئيسي داخل المنشأة هو السمية الكيميائية.

إن فوردو هو موقع التخصيب الرئيسي في إيران لتخصيب اليورانيوم بنسبة 60 في المائة. والوكالة ليست على علم بوجود أي ضرر في فوردو في الوقت الحالي.

وفي موقع أصفهان النووي، تضررت أربعة مبانٍ في هجوم يوم الجمعة الماضي – وهي المختبر الكيميائي المركزي، ومنشأة لتحويل اليورانيوم، ومنشأة تصنيع وقود المفاعلات في طهران، ومنشأة معالجة معدن اليورانيوم المخصب التي كانت قيد الإنشاء. ولم يُبلَغ عن أي زيادة في مستويات الإشعاع خارج الموقع. وكما هو الحال في نطنز، فإن الشاغل الرئيسي هنا هو السمية الكيميائية.

وقد أصيب مفاعل البحوث خنداب الذي يعمل بالماء الثقيل، والذي كان قيد الإنشاء في آراك، في 19 حزيران/يونيه. ونظراً لأن المفاعل لم يكن قيد التشغيل ولم يحتو على أي مواد نووية، لا يُتوقع حدوث أي عواقب إشعاعية. وتشير التقديرات أيضاً إلى إصابة منشأة إنتاج الماء الثقيل القريبة، وبالمثل، لا يُتوقع حدوث أي عواقب إشعاعية. وكما ورد في تحديث الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 حزيران/يونيه، تعرّض مبنى في مركز طهران للبحوث النووية للإصابة، وهو المبنى الذي يتم فيه تصنيع واختبار أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. وفي ورشة كرج، دُمِّر مبنيان كانت تُصنع فيهما مكونات مختلفة لأجهزة الطرد المركزي. ولم يكن هناك أي تأثير إشعاعي داخلياً أو خارجياً.

أود أن أشير الآن إلى محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء. وهو الموقع النووي في إيران الذي يمكن أن تكون عواقب الهجوم عليه أخطر ما يكون. إنها محطة نووية لتوليد الكهرباء قيد التشغيل بالفعل، وبالتالي تحتوي على آلاف الكيلوغرامات من المواد النووية. وقد تواصلت معي بلدان المنطقة مباشرة خلال الساعات القليلة الماضية للإبلاغ عن شواغلها، وأريد أن أوضح الأمر بشكل قاطع وكامل: في حال وقوع هجوم على محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء، فإن أي ضربة مباشرة قد تؤدي إلى إطلاق نسبة عالية من الإشعاع في البيئة. وبالمثل، يمكن أن تتسبب ضربة تعطل الخطين الوحيدين اللذين يمدان المحطة بالطاقة الكهربائية في انصهار قلب المفاعل، مما قد يؤدي إلى إطلاق نسبة عالية من الإشعاع في البيئة. وفي أسوأ الحالات، سيتطلب السيناريوهان اتخاذ إجراءات وقائية، مثل عمليات الإجلاء وإيواء السكان أو الحاجة إلى تناول اليود المستقر، وقد تمتد نطاقات التأثير من بضعة كيلومترات إلى مئات الكيلومترات. وسيتعين أن تغطي مراقبة الإشعاع مسافات تصل إلى عدة مئات من الكيلومترات، وقد يلزم فرض قيود على الأغذية.

ويمكن أن يؤدي أي إجراء ضد مفاعل طهران للبحوث النووية أيضاً إلى عواقب وخيمة على مناطق واسعة من مدينة طهران وسكانها. وفي هذه الحالة، يجب اتخاذ إجراءات وقائية. وسأواصل تقديم تحديثات عامة بشأن التطورات في جميع تلك المواقع وعواقبها الصحية والبيئية المحتملة.

وكما أشارت وكيلة الأمين العام ديكارلو مشكورة – ستحافظ الوكالة على وجودها في إيران وستستأنف عمليات التفتيش هناك على النحو الذي تقتضيه التزامات إيران المتعلقة بالضمانات بموجب اتفاق الضمانات المبرم معها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حالما تسمح ظروف السلامة والأمن. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً أن سلامة مفتشينا لها أهمية قصوى. وتقع على عاتق البلد المضيف مسؤولية في هذا الصدد، ونتوقع بذل كل جهد ممكن لضمان الحفاظ على أمنهم وإبقاء خطوط اتصالهم مفتوحة مع مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكما ورد في تقريري الأخير المقدم إلى مجلس محافظي الوكالة واستناداً إلى عمليات التفتيش التي أُجريت في المرافق ذات الصلة منذ ذلك الحين، لا تزال مخزونات إيران من اليورانيوم خاضعة للضمانات وفقاً لاتفاق الضمانات الشاملة لإيران. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن أكثر من 400 كيلوغرام من هذا المخزون هو يورانيوم مخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة من اليورانيوم 235. ويجب أن تستأنف الوكالة عمليات التفتيش في أقرب وقت ممكن لتقديم تأكيدات موثوقة بعدم تحويل أي قدر من هذا المخزون. والأهم من ذلك أن أي تدابير خاصة تتخذها إيران لحماية موادها ومعداتها النووية يجب أن تُتخذ وفقاً لالتزامات إيران المتعلقة بالضمانات وحسبما تم الاتفاق عليه مع الوكالة. لذلك، بات من الأهمية بمكان أن يُسمح لمفتشي الوكالة بالتحقق من أن جميع المواد ذات الصلة، ولا سيما تلك المخصبة بنسبة 60 في المائة، قد تم حصرها. وبالإضافة إلى المخاطر الإشعاعية المحتملة، فإن الهجمات على هذه المواد ستزيد بالطبع من صعوبة هذه المهمة.

وتؤكد الوكالة باستمرار، على النحو المبين في قرارات مؤتمرها العام، أن الهجمات المسلحة على المنشآت النووية يمكن أن تؤدي إلى انبعاثات مشعة ذات عواقب وخيمة داخل حدود الدولة التي تعرضت للهجوم وخارجها. لذلك، أدعو مرة أخرى إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. فالتصعيد العسكري يهدد الأرواح ويؤخر العمل الذي لا غنى عنه من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي لضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي على المدى الطويل.

إن وجود الخبراء الفنيين مع ما يقدمونه من دعم وتحليلات وعمليات تفتيش أمر بالغ الأهمية للتخفيف من المخاطر التي تهدِّد الأمان والأمن النوويين. وينطبق هذا على أوقات السلم، وتزداد أهميته في أوقات النزاعات العسكرية. وللمرة الثانية في غضون ثلاث سنوات، نشهد نزاعاً مأساوياً بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعرض فيه المنشآت النووية للقصف والسلامة النووية للخطر. وكما كان الحال مع النزاع العسكري بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، لن تقف الوكالة مكتوفة الأيدي أثناء هذا النزاع. وكما ذكرت في هذه القاعة قبل بضعة أيام (انظر S/PV.9936)، فإنني على استعداد للسفر فوراً والعمل مع جميع الأطراف ذات الصلة للمساعدة في ضمان حماية المنشآت النووية واستمرار

الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وفقاً لولاية الوكالة، بما في ذلك نشر خبراء الوكالة في مجال الأمان والأمن النوويين بالإضافة إلى مفتشي الضمانات النووية التابعين لنا في إيران حيثما كان ذلك ضرورياً.

ولكي تتحرك الوكالة، هناك حاجة إلى حوار بنّاء ومهني. وأحث أعضاء المجلس على دعمنا في تحقيق ذلك عاجلاً وليس آجلاً. ويجب أن تتلقى الوكالة معلومات تقنية منتظمة وحسنة التوقيت عن المرافق النووية المتضررة والمواقع الخاصة بها. وفي هذا الصدد، أحثّ السلطات الرقابية الإيرانية على مواصلة الحوار البنّاء مع مركز الحوادث والطوارئ التابع للوكالة الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع منذ بداية هذا النزاع. فيجب ألا يحجب ضباب الحرب المنشآت والمواد النووية.

وأدلى أمس مسؤول عسكري إسرائيلي ببيان مغلوط لوسائل الإعلام أفاد فيه بأن محطة بوشهر النووية لتوليد الكهرباء قد تعرضت لهجوم. وعلى الرغم من أنه سرعان ما تم اكتشاف الخطأ وسحب البيان، أكدت الواقعة على الحاجة الشديدة للتواصل على نحو واضح ودقيق وعلى الدور الفريد للوكالة في توفيره على نحو دقيق تقنياً ومحايد سياسياً.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد للمجتمع الدولي دعم الوكالة المستمر في هذا الوقت العصيب للغاية. ويمكن الوصول إلى حل دبلوماسي إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة. فقد تمت مناقشة عناصر الاتفاقية. ويمكن للوكالة أن تضمن، من خلال نظام تفتيش محكم، عدم تطوير أسلحة نووية في إيران. ويمكن أن يشكل ذلك أساساً لاتفاق طويل الأمد يجلب السلام ويجنب الشرق الأوسط أزمة نووية. وينبغي ألا نفوّت هذه الفرصة. أما البديل فسيكون نزاعاً طويل الأمد وتهديداً يلوح في الأفق بانتشار نووي من شأنه، بما أنه نابع من الشرق الأوسط، أن يقوض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار بأكمله.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروسي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة الطارئة. وأشكر الأمين العام غوتيريش على بيانه وأؤيد دعوته لإنهاء الاقتتال والعودة إلى المفاوضات الدبلوماسية.

وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما.

مع دخول النزاع العسكري الإسرائيلي – الإيراني يومه الثامن، من المؤسف أن نلاحظ أنه أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين وإلحاق أضرار بالمنشآت لدى الطرفين. وإذا تصاعد النزاع أكثر من ذلك فلن يتكبد الطرفان خسائر أكبر فحسب، بل ستتأثر دول المنطقة بشدة أيضاً. إن تصرفات إسرائيل تنتهك القانون الدولي وقواعد العلاقات الدولية وتعرض سيادة إيران وأمنها للخطر وتقوّض السلام والاستقرار الإقليميين. وتدين الصين هذه التصرفات إدانة قاطعة.

وقد طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ اقتراحاً من أربع نقاط بشأن الحالة الراهنة. وتحدث وزير الشؤون الخارجية الصيني وانغ يي مع نظرائه في إيران وإسرائيل ودول المنطقة بشكل منفصل. وفي هذه

المرحلة الحرجة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوصل إلى مزيد من التوافق في الآراء وأن يبذل قصارى جهده لتعزيز المحادثات من أجل نزع فتيل التوترات. وأود أن أطرح أربع نقاط.

أولاً، يجب وقف إطلاق النار وإنهاء القتال فوراً. فاستخدام القوة ليس السبيل الصحيح لحل المنازعات الدولية. فهو لن يؤدي إلا إلى تفاقم الكراهية والنزاع. وكلما أسرعنا في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، كلما قلت الأضرار. لا يمكن السماح بانزلاق الحالة في المنطقة نحو مصير مجهول. وينبغي على أطراف النزاع، وعلى وجه الخصوص إسرائيل، أن توافق فوراً على وقف إطلاق النار لمنع حدوث موجة من التصعيد وتجنب أي امتداد للقتال.

ثانياً، لا بد من كفالة سلامة المدنيين. ويجب عدم تجاوز الخط الأحمر الخاص بحماية المدنيين في النزاع المسلح في أي وقت، كما أن الاستخدام العشوائي للقوة غير مقبول. ويجب على أطراف النزاع التقيد الصارم بالقانون الدولي وتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء بحزم والامتناع عن مهاجمة المنشآت المدنية وتسهيل إجلاء رعايا الدول الأخرى.

ثالثاً، يجب أن نظل ملتزمين بالحوار والتفاوض. إن التواصل والحوار هما السبيلان الصحيحان نحو السلام الدائم. لقد أدى النزاع الحالي إلى تعطيل عملية التفاوض بشأن المسألة النووية الإيرانية. وشكلت الهجمات على العديد من المنشآت النووية الإيرانية سابقة خطيرة، إلى جانب ما قد تسببه من عواقب كارثية. ويجب ألا نحيد عن الاتجاه العام للتسوية السياسية للمسألة النووية الإيرانية، ويجب أن نثابر على إعادة المسألة النووية الإيرانية إلى مسار الحل السياسي من خلال الحوار والتفاوض. وترحب الصين بالمحادثات الجارية في جنيف بين وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ووزير خارجية إيران.

رابعاً، يجب أن نحشد جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام. من دون الاستقرار في الشرق الأوسط، لن يتحقق السلام في العالم. لقد أدى النزاع الإسرائيلي – الإيراني إلى تصاعد حاد في التوترات في الشرق الأوسط، وكان له أيضاً أثر خطير على الأمن العالمي. ومؤخراً، أصدرت 21 دولة عربية وإسلامية بياناً مشتركاً لوزراء الخارجية يدعو إلى وقف إطلاق النار واستئناف المحادثات حول المسألة النووية الإيرانية والحفاظ على السلام الدائم في المنطقة، وهو ما تدعمه الصين تماماً. ويجب أن يسعى المجتمع الدولي، وتحديداً الدول الكبرى ذات التأثير الخاص على أطراف النزاع، إلى نزع فتيل الحالة، وليس العكس.

وينبغي أن يضطلع المجلس بدور أكبر في هذا الصدد، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين. ونؤيد المجلس في اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة. والصين على استعداد لمواصلة تعزيز التواصل والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية لبناء التآزر والتمسك بتحقيق العدالة والقيام بدور بنّاء في استعادة السلام في الشرق الأوسط.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على حضوره وعلى ملاحظاته الثاقبة والمقنعة. تكلم الأمين العام عن لحظة فارقة وعن مستقبلنا الجماعي ومسؤوليتنا الجماعية. ونتفق معه تماماً، ومع دعوته لإعطاء فرصة للسلام، وفي هذا السياق، نتفق تماماً مع دعوته لوقف القتال

والعودة إلى المفاوضات. كما أتقدم بالشكر لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها المكمِّلة وللمدير العام غروسي على إحاطته. ونشير على وجه الخصوص إلى وجهة نظره بأن الحل الدبلوماسي يمكن تحقيقه إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة.

لقد عقد المجلس جلسة طارئة يوم الجمعة الماضي في أعقاب الضربات العسكرية الإسرائيلية (انظر S/PV.9936) التي شكّلت انتهاكاً لسيادة إيران وسلامة أراضيها وانتهاكاً صارخاً ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. وبعد مرور أسبوع، تفاقمت الحالة نتيجة لهذا السلوك غير المسؤول، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وتدين باكستان بشدة العدوان الإسرائيلي غير المبرر وغير المشروع. ونعرب عن تضامننا مع شعب إيران. وندين بشكل لا لبس فيه الهجمات والضربات العسكرية الإسرائيلية السافرة التي تشكل خطراً جسيماً وتهديداً خطيراً للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها وخارجها، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة. ونتقدم بخالص تعازينا وتعاطفنا للشعب الإيراني الشقيق على الخسائر في الأرواح نتيجة تلك الهجمات غير المبررة.

إن ما لحق بالطرفين من أزمة إنسانية وخسائر في صفوف المدنيين أمر مؤسف أيضاً. على جميع الأطراف مراعاة القانون الدولي الإنساني. إن الهجمات على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية أمر مثير لبالغ القلق. تتعارض هذه الهجمات مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وقرارات المؤتمر العام للوكالة بشأن المسألة. وتقع على عاتق الوكالة مسؤولية الإعلان بوضوح عن موقفها القانوني فيما يتعلق بهذه الهجمات وتقديم تقرير إلى مجلس المحافظين ومجلس الأمن بشأن الآثار المترتبة على هذه الهجمات بالنسبة للضمانات القانونية والسلامة والأمن. يجب أن تتحمّل الوكالة هذه المسؤولية.

لقد أدت الأزمة الأخيرة إلى تفاقم التوترات القائمة في المنطقة الناجمة عن استمرار إسرائيل في عدوانها الوحشي على غزة الذي أدى إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة للفلسطينيين الأبرياء وانتهاكاتها المتكررة للقانون الدولي في سورية ولبنان واليمن. ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن الوقف الفوري لهذا العدوان الغاشم ومحاسبة المعتدي على أفعاله. يجب أن يفي مجلس الأمن بواجبه ويمضي قدماً على النحو التالي.

أولاً، يجب أن يصدر رفضاً قاطعاً وإدانة للاعتداءات الإسرائيلية على جمهورية إيران الإسلامية منذ 13 حزيران/يونيه ولجميع الأعمال التي تتعارض مع القانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب أن يضطلع بدوره الواجب لإنهاء الأعمال العدائية وتعزيز وقف التصعيد لأغراض تحقيق وقف شامل لإطلاق النار قبل أن تخرج الحالة عن السيطرة وتهدد السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ثالثاً، يجب أن يصدر إدانة واضحة لاستهداف المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يتعارض مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، كما يرد في قرارات مجلس الأمن وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف. ويجب أن ينفذ مجلس الأمن قراره 487 (1981).

رابعاً، يجب أن يدعو إلى الحوار والدبلوماسية لتعزيز حل سلمي ودائم للأزمة.

ويجب إعطاء فرصة للدبلوماسية.

ومن المؤسف أن الغارات الإسرائيلية غير القانونية ضد إيران جاءت بينما يجري نشاط دبلوماسي مكثف بشأن الملف النووي الإيراني. يجب عدم السماح بفشل هذا الحوار نتيجة لهذه الأعمال غير المشروعة. ويجب أن تعود الأطراف سريعا إلى مسار المفاوضات، فهي الوسيلة الوحيدة المجدية للتوصل إلى اتفاق مستدام بشأن البرنامج النووي الإيراني. وننوه بالاستعداد الذي أعربت عنه الولايات المتحدة لإبقاء باب المفاوضات مفتوحا. كما نحيط علما بالحوار بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – وإيران. ونأمل أن تؤتي الجهود والأنشطة الدبلوماسية ثمارها.

ونؤكد من جديد موقفنا الثابت المتمثل في أنه يجب حل جميع المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي بالوسائل السلمية من خلال الحوار والدبلوماسية، وفقا لحقوق جميع الأطراف المعنية والتزاماتها ومسؤولياتها الدولية.

وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع بأنشطة التحقق من دون عوائق، باعتبارها المنظمة التقنية الدولية المختصة المكلفة بتنفيذ التزامات الضمانات ذات الصلة. ويجب أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها بطريقة محايدة وغير مسيّسة لتقديم تقارير موضوعية ومعلومات موثوقة فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل ضمن اختصاصها.

إنها لحظة فارقة. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته ويعمل على تيسير التسوية السلمية للمنازعات. فلا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة بالوسائل العسكرية والإكراه. ويظل الحوار والدبلوماسية، مع الالتزام الكامل بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، السبيل العملي الوحيد لحل الأزمة الجارية. ولذلك يجب أن يتحد المجلس في دعم دعوة الأمين العام لإنهاء القتال والعودة إلى المفاوضات والحوار.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا للرئاسة الغيانية على استجابتها السريعة لطلب روسيا والصين وباكستان والجزائر عقد هذه الجلسة. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، كما نشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحاطتيهما.

لقد مر أسبوع بالضبط منذ بداية تصعيد النزاع الإيراني الإسرائيلي الذي تناوله مجلس الأمن في 13 حزيران/يونيه (انظر S/PV.9936). وخلال هذه الفترة، غمرت العالم صور تبدو فيها سماء تل أبيب وطهران ومدن أخرى ليلا مضاءة بانفجارات عشرات ومئات الصواريخ. وأصبحت التنبؤات بنهاية العالم حقيقة واقعة. يُضطر الناس في كلا البلدين إلى الاحتماء والاختباء، ويتزايد عدد الضحايا المدنيين من كلا الجانبين يوما بعد يوم. وبسبب إغلاق المجال الجوي في المنطقة، أصبح العديد من مواطني الدول الثالثة محاصرين، ويسعون جاهدين لإيجاد طريق للعودة إلى ديارهم. ولا تزال المنشآت النووية الإيرانية السلمية تتعرض للهجوم، وهو ما من شأنه أن يغرق العالم في كارثة نووية غير مسبوقة. لا يمكن لمجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المعني بصون السلام والأمن الدوليين، أن يتنصل من مسؤوليته وعليه أن يجري تقييما موضوعيا للحالة ويضع قرارا مناسبا.

ولا يمكننا إنكار الوقائع الواضحة: إن إسرائيل هي التي هاجمت إيران عشية الجولة الأخيرة من المحادثات غير المباشرة بين واشنطن وطهران. وبذلك، لم تبد القدس الغربية تجاهلا صارخا للجهود المبذولة للبحث عن حل دبلوماسي للمسائل المحيطة ببرنامج إيران النووي فحسب، بل وأبدت أيضا ازدراء لحليفها الرئيسي، الولايات المتحدة، التي كانت حتى وقت قريب تعلن عن نيتها التوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسألة.

ومن الجدير بالذكر أن برنامج إيران النووي ليس سفرا مختوما بسبعة ختوم مخفيا عن أعين المجتمع الدولي. فالمنشآت والمواقع النووية في هذا البلد تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتخضع باستمرار لعمليات تفتيش دقيقة تجريها الوكالة. ولا تخضع أي دولة من الدول الأعضاء في هذا الجهاز لرقابة وتدقيق أكثر صرامة. وتمتثل إيران امتثالا صارما لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة. وعلاوة على ذلك، لا تتضمن تقارير أمانة الوكالة أي إشارة إلى مخاطر انتشار نووي.

واتضح أن إسرائيل تجاهلت تقييمات الوكالة الدولية المتخصصة ونصبت نفسها حكما بشكل تعسفي واتخذت بمفردها قرارا بتوجيه ضربات ضد دولة ذات سيادة من دون اعتبار لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فمنذ وقت ليس ببعيد، حدثت سابقة مأساوية في الشرق الأوسط – حيث تم غزو دولة بذريعة امتلاكها المزعوم لأسلحة دمار شامل، لم يتم العثور عليها قط. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة، التي قدمت للعالم أجمع في عام 2003 هذا المثال الذي فقد مصداقيته وأدى إلى معاناة ملايين من البشر، غير مستعدة للتعلم من أخطائها. واليوم، تحاول الولايات المتحدة، مع المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، إقناع جميع الأطراف بتصديق الافتراءات المتعلقة بخطط طهران المفترضة لحيازة أسلحة نووية.

ولا يمكننا أيضا أن ننسى أن الهجوم على إيران جرى في الوقت الذي يراقب فيه العالم بأسره برعب الكارثة الجارية التي صنعها الإنسان في غزة، ويدين استمرار الحصار الإنساني المفروض على القطاع، وكان ينتظر انعقاد المؤتمر الرفيع المستوى لدعم حل الدولتين تحت رعاية الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة. فبدلا من العودة إلى الحل السلمي التفاوضي الوحيد الممكن لفلسطين، رفعت القيادة العسكرية والسياسية الإسرائيلية الرهان ووسعت الرقعة الجغرافية للصراع في المنطقة. ولعل القدس الغربية ترغب أيضا في استخدام هذه المغامرة الجديدة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم التي يرتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية. فقد شهدنا محاولات بالغة الخطورة لجر دول ثالثة إلى هذه المواجهة، التي قد تكون لها – كما أشار الأمين العام عن حق – تداعيات كبيرة لا على الأطراف المعنية فحسب، بل أيضا على المنطقة بأسرها وعلى السلام والأمن الدوليين ككل. ونؤيد موقف الأمين العام بشأن ضرورة تجنب تدويل الصراع.

إن التصعيد الحالي بشأن إيران لم يبدأ أمس. فقد تلقت إسرائيل أولا، بعد الهجوم على البلد، إذنا فوريا من عدد من الدول الغربية. إن الخطاب الذي عبر عنه الدبلوماسيون البريطانيون والفرنسيون والألمان في قاعة مجلس الأمن السامية وفي مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يقل خطرا عن أشد الأسلحة فتكا. فمن خلال ابتزاز قيادة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإجبارها على صياغة ما يسمى التقييم

الشامل الغامض لبرنامج إيران النووي، والدفع لاتخاذ قرار متحيز ضد إيران في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أصبحت هذه الدول الثلاث متواطئة فعليا في العدوان الإسرائيلي. ولنتذكر أن تقرير الوكالة بالتحديد هو الذي أصبح أحد المبررات التي استخدمتها القيادة الإسرائيلية للهجوم على إيران. وما يثير الانتباه في هذا الصدد هو التصريح الساخر للمستشار الألماني فريدريك ميرتس بأن "هذا هو العمل القذر الذي تقوم به إسرائيل نيابة عنا جميعا". ومسألة أن القدس الغربية هي من يقوم بالهجمات لا تعفي واشنطن ولندن وباريس وبرلين من المسؤولية.

وترى روسيا أن الهجمات الإسرائيلية المكثفة الجارية التي تستهدف أعيانا مدنية في إيران غير مقبولة على الإطلاق وغير قانونية بموجب القانون الدولي. وتشكل هذه الأعمال المتهورة خطرا حقيقيا يهدد السلام والأمن الدوليين. فلا يمكن استهداف المنشآت النووية بضربات. ونطالب القدس الغربية بالوقف الفوري لغاراتها وهجماتها على إيران، وفي المقام الأول على المنشآت النووية التي تخضع لحماية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونتوقع من قيادة الوكالة أن تقوم فورا بصياغة تقرير خطي مفصل وأن تقدم لاحقا تقارير منتظمة لينظر فيها مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن وتتضمن تقييمات صريحة للأضرار التي لحقت بمجمع الطاقة النووية الإيراني وتفاصيل عن عدم تطبيق ضمانات الوكالة في ذلك البلد، بما في ذلك في سياق وجود مفتشين هناك، كانت حياتهم معرضة لخطر وشيك.

ونحيط علما بالبيانات التي لا لبس فيها الصادرة عن الجانب الإيراني فيما يتعلق بالتزامه الثابت بالوفاء بالتزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستعداده لاستئناف الاتصالات مع واشنطن من أجل التوصل إلى حلول من شأنها تبديد أي شكوك وتحيز لا أساس له بشأن برنامج طهران النووي، شريطة أن تتوقف الهجمات الإسرائيلية. ونؤيد هذا الموقف.

ونشاطر دعوة الأمين العام إلى وقف التصعيد في المنطقة فورا. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة إلا عن طريق الدبلوماسية والمفاوضات. إن أهداف عدم الانتشار النووي – التي تشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسها – لا يمكن ولا يجب أن تتحقق من خلال العدوان وعلى حساب أرواح الأبرياء. ونعتقد أنه من الممكن تماما التوصل إلى حل يحترم حق إيران في الأنشطة النووية السلمية ويكفل الأمن للدولة اليهودية من دون شروط. وأبلغنا زملاءنا الأمريكيين والإسرائيليين، وشركاءنا الإيرانيين بهذه الخيارات. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة لهم في البحث عن صيغة تكون مقبولة للجميع.

وفي الوقت الراهن، لا تزال أمامنا فرصة لتفادى نشوب حرب مدمرة أخرى، لا يمكن التنبؤ بعواقبها على المنطقة بأسرها والعالم ككل. ونحن على استعداد للبحث عن حلول مناسبة في المجلس والعمل على نحو بناء مع كل من يدعو بصدق إلى الدبلوماسية والحوار.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العاجلة، الثانية في غضون أسبوع، التي تؤكد خطورة الحالة المعروضة علينا. وأشكر

الأمين العام على ملاحظاته وانخراطه الشخصي من أجل السلام والاستقرار في المنطقة. ونردد دعوته إلى الحوار وإنهاء القتال. وأشكر أيضا إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما.

إن الهجوم الإسرائيلي على إيران عمل غير مبرر ومن دون استفزاز. ويشكل انتهاكها صارخا لميثاق الأمم المتحدة. فهو هجوم على المنشآت النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بها. وإذا كانت هذه الضمانات وهذه الكفالات بل ووجود مفتشين دوليين في الميدان لا تكفل حماية هذه المنشآت، فإن ذلك ينال من مصداقية نظام عدم الانتشار النووي برمته. إذا كان المكلفون بالدفاع عن هذا النظام غير قادرين أو غير راغبين في إدانة واستنكار هذه الانتهاكات، فعليهم أن يسألوا أنفسهم: ما هو هدفهم وهل يفون حقا بمسؤولياتهم؟

يجب أن نقاوم أي محاولة لتبرير ما يشكل، في جوهره، عملا عدوانيا ضد دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة. إن أي رواية مضللة أمر غير مقبول.

وكما قال المدير العام غروسي في مقابلة مع شبكة "سي.إن.إن"، "لم يكن لدينا أي دليل على وجود جهد منهجي للانتقال إلى سلاح نووي". هذه الكلمات تستحق اهتمامنا الكامل.

ولا بد أن يعود الجميع إلى طريق الرشاد. فلا يزال التفاوض بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وإيران، والتفاوض بين الولايات المتحدة وإيران، بتيسير من سلطنة عمان، خيارا عمليا وبنّاء متاحا للدبلوماسية.

وما انفكت الجزائر تؤمن بقوة الحوار، ونكرر دعوة الأمين العام في هذا الصدد. وحتى في الوقت الذي يتصاعد فيه التوتر، تظل الوساطة ومبادئ الميثاق الأدوات الوحيدة التي يمكن أن نستخدمها. وأود أن أقتبس من الميثاق: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية".

إن القانون الدولي الإنساني واضح. فمحطات الطاقة النووية تحظى بحماية خاصة ولا يجوز أن تكون هدفا لهجوم. إن الهجمات ضد هذه المنشآت محظورة. وإن ظل هناك خطر لانتشار مواد مشعة من المنشآت المتضررة، فإن الخطر المحتمل يتجاوز الحدود، مما يعرض للخطر السكان المدنيين في جميع أنحاء المنطقة.

وبالنسبة لبلدي، الجزائر، لا يمكن الكيل بمكيالين فيما يتعلق باحترام القانون الدولي الإنساني. يجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الظروف. وما فتئنا نحذر من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، لا سيما في غزة، حيث إن انتهاك هذا القانون أصبح بشكل مأساوي هو القاعدة.

واليوم، تتكرر أنماط السلوك نفسها. ونكرر إدانتنا بأشد العبارات لجميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. فحماية المدنيين ليست خيارا. بل إنها التزام. والتقيد بالقانون الدولي الإنساني مسألة تتعلق بالحفاظ على إنسانيتنا المشتركة.

بيد أنه لا يمكن للمسؤولين عن انهيار النظام الصحي في غزة، وعن مقتل 580 1 من العاملين في مجال الصحة، وعن مقتل أكثر من 000 18 طفل وأكثر من 000 10 امرأة، وعن مقتل 225 صحفيا وعن مقتل 467 من العاملين في المجال الإنساني، أن يدّعوا بمصداقية أنهم يتقيدون بالقانون الدولي الإنساني.

ولا يمكن أن تحل أي تدابير محل المسؤولية التي تقع على عاتق المجلس. في عام 1981، في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على مفاعل أوزيراك العراقي، تذكروا أن المجلس اتخذ بالإجماع القرار 487 (1981). ولكن ما حدث حقاً هو أن ذلك القرار لم يُنفذ على أرض الواقع، وأن المنشآت النووية في إسرائيل لم تُدرج ضمن نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن العراق لم يحصل على أي تعويض، وأن المجلس لم يتلقَ معلومات وافية بشأن تدابير المتابعة.

وهذا يدل على أن إرث الإفلات من العقاب والحصانة من المساءلة له عواقب وخيمة. إن ما نشهده اليوم ليس مجرد عمل عدواني منفرد. وإنما هو تحدٍ عميق لأسس النظام القانوني الدولي ذاتها. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بولايته. إن الأعمال التي تهدد السلام والأمن الدوليين تتطلب رداً مناسباً. وينبغي ألا يكون التقاعس عن العمل خياراً ولا يمكن أن يكون كذلك.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لغيانا على عقد جلسة اليوم بسرعة في هذا المنعطف الحرج. وأشكر الأمين العام على بيانه الهام ورسالته المقنعة. كما أعرب عن تقديري لوكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد غروسي على إحاطتيهما المفيدتين.

وأكرر التعبير عن قلقنا الشديد إزاء التصعيد الخطير في النزاع بالشرق الأوسط، وذلك رغم الإجماع الذي عبّر عنه أعضاء المجلس يوم الجمعة الماضي بالدعوة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس (انظر S/PV.9936). ونأسف لاستمرار إسرائيل وإيران في تبادل الهجمات، مما يعرض سلامة وأمن شعبيهما لخطر شديد. تدين حكومة جمهورية كوريا جميع الأعمال التي تزيد من تفاقم الوضع المتدهور.

على مدار الأسبوع الماضي، نفذت كل من إيران وإسرائيل ضربات متكررة وواسعة النطاق بالصواريخ والطائرات المسيرة ضد الأصول العسكرية والبنية التحتية الحيوية لبعضهما البعض، مما أدى إلى دمار واسع النطاق وعدد متزايد من الضحايا، بما في ذلك العديد من المدنيين. وفي حال استمرار هذه الحلقة المفرغة من الانتقام المتبادل، فإن ذلك لن يقتصر على الشعبين الإيراني والإسرائيلي فحسب، بل قد يواجه الملايين في الدول المجاورة وما وراءها تهديدات متزايدة لسلامتهم ومعيشتهم. كما أن عدم الاستقرار في المنطقة يولد آثاراً سلبية على الأمن البحري وعلى أسواق الطاقة العالمية وسلاسل الإمداد، مما يهدد الأمن الاقتصادي للعالم أجمع.

في الأيام الأخيرة، سمعنا مراراً وتكراراً مواقف الطرفين. ولكن المهم هو أن تحترم جميع الدول الأعضاء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وأن تتمسك بنظام عدم الانتشار العالمي وتعمل على تعزيز السلام والاستقرار الدوليين. وهذا بالتحديد هو جوهر ولاية مجلس الأمن والسبب الرئيسي لاجتماعنا هنا اليوم مرة أخرى. كما جرى التأكيد مراراً وتكراراً في هذه القاعة، ليست حماية المدنيين في النزاعات المسلحة مسألة اختيارية. وإنما هي التزام قانوني وواجب أخلاقي لا يمكننا إهماله. يجب أن يتوقف فوراً الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وعلى المرافق المدنية، بما في ذلك المستشفيات. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد من جديد على المخاوف من أن الهجمات على المنشآت النووية يمكن أن يكون

لها آثار خطيرة على الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية. وفي هذا الصدد، نثني على سرعة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفرقة عمل واستمرارها في تقديم التقارير عن إدارة المرافق المتضررة. وسيكون من المرحب به للغاية أن تُجري الوكالة تقييمات مناسبة للأخطار المحتملة، مثل الانبعاثات الإشعاعية، الناجمة عن أي هجمات إضافية محتملة على المنشآت النووية.

ولا ترى جمهورية كوريا، بوصفها تواجه منذ أمد بعيد تهديدات نووية وصاروخية متزايدة من جانب جارتها، أن هذا الوضع مسألة بعيدة مقتصرة على الشرق الأوسط. ولا يزال المجتمع الدولي غير مقتنع بالطبيعة السلمية الحصرية للبرنامج النووي الإيراني، وينبغي معالجة هذه المسألة بوضوح. ويجب أن نأخذ العواقب الوخيمة للانتشار النووي المحتمل على محمل الجد. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن التدابير العسكرية لا يمكن أن تكون الحل النهائي لمعالجة مخاوف الانتشار النووي أو تأمين السلام والأمن على المدى الطويل في أي مكان في العالم. إن الطريقة التي يتم بها حل المسألة النووية الإيرانية تنطوي على آثار كبيرة بالنسبة لنا جميعاً. ونلاحظ أن الأطراف الرئيسية أكدت علناً أنها لا تزال منفتحة على الدبلوماسية. ونأمل مخلصين أن تتوصل المحادثات بين وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيران في جنيف اليوم إلى نتيجة في الوقت المناسب لتجاوز هذا الوضع المحفوف بالمخاطر وفتح نافذة أخرى للدبلوماسية. وتناشد جمهورية كوريا جميع الأطراف أن تتحلى بالحكمة والعزم على حد سواء لحل هذه التحديات الصعبة للغاية على وجه السرعة.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية ووكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمدير العام رافائيل غروسي على إحاطتيهما.

ونشيد بفريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مهنيته في تنفيذ المسؤوليات الحساسة للوكالة، خاصة في ظل هذا الوضع المعقد والآخذ في التطور.

إننا نلتقي في ظل لحظة حاسمة في الشرق الأوسط، حيث نجتمع في خضم نزاع محتدم بين إسرائيل وإيران. ولم يفت الأوان بعد لتفعل الحكومة الإيرانية الصواب. لقد كان الرئيس ترامب واضحاً في الأيام الأخيرة بأن على القيادة الإيرانية أن تتخلى تماماً عن برنامج التخصيب النووي وعن كل تطلعاتها لامتلاك سلاح نووي. لطالما شكلت الحكومة الإيرانية مصدر تهديد مستمر للسلام والأمن لجيرانها وعلى الصعيد العالمي، وهو ما يندرج ضمن المهام الأساسية المنوطة بالمجلس. وقد دعت الحكومة الإيرانية مراراً وتكراراً إلى تدمير إسرائيل ورفعت شعارات "الموت لأمريكا". وقد شنت هجمات مباشرة وبالوكالة على المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك مؤخراً على أكبر مستشفى في جنوب إسرائيل وللتو، في الساعات القليلة الماضية، على حيفا.

كما نشرت الحكومة الإيرانية الفوضى والرعب والمعاناة في جميع أنحاء المنطقة. دعونا لا ننسى أن الحكومة الإيرانية كانت قوة مادية تمكينية وأيديولوجية وراء هجوم حماس المميت على إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد هاجمت إسرائيل مرتين العام الماضي بمئات القذائف التسيارية. كما شجعت الحكومة الإيرانية وكيلها الإرهابي حزب الله على فتح جبهة شمالية من لبنان ومكنت المتمردين الحوثيين

في اليمن من أن يصبحوا خطراً على التجارة العالمية وحرية الملاحة وإطلاق صواريخ بعيدة المدى تهدد المدنيين في إسرائيل.

في كانون الثاني/يناير 2024، أدى هجوم بطائرة مسيرة شنته جماعة إرهابية مدعومة من إيران على منشأة عسكرية أمريكية في الأردن إلى مقتل ثلاثة من أفراد الخدمة في الجيش الأمريكي. لقد طفح الكيل.

وكما ذكر قادة مجموعة الدول السبع في وقت سابق من هذا الأسبوع، فإن إيران هي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار والإرهاب في الشرق الأوسط. كما أعادت مجموعة السبع التأكيد على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تشارك في الضربات الإسرائيلية، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن الولايات المتحدة تواصل الوقوف إلى جانب إسرائيل وتدعم إجراءاتها ضد طموحات إيران النووية.

وكان بإمكان قادة إيران أن يتجنبوا هذا النزاع لو وافقوا على اتفاق يمنعهم من الحصول على سلاح نووي على الإطلاق، لكنهم رفضوا، واختاروا بدلاً من ذلك المماطلة والإنكار. لم يعد بإمكاننا تجاهل أن إيران لديها كل ما تحتاج إليه للحصول على سلاح نووي. كل ما تحتاج إليه هو قرار من قائدها الأعلى. وهذا أمر غير مقبول، ويجب على المجلس أن يحثها على تغيير مسارها. ليس لدى حكومة إيران ما تكسبه من تصعيد لهجتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو إطلاق الصواريخ على المدنيين، أو تهديد جيرانها أو السعي إلى امتلاك أسلحة نووية. لقد أعطت الأولوية في برنامجها النووي لفترة طويلة جداً للإرهاب مقدمة إياه على رفاه شعبها. وضعف إيران الناتج عن ذلك قد أصبح الآن على مرأى ومسمع من العالم أجمع. يجب على الحكومة الإيرانية أن تتخلى عن طموحاتها النووية حتى لا يكون هناك المزيد من الدمار وأن تختار بدلاً من ذلك الازدهار لشعبها.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ونشكره على رسالته القوية التي حثنا فيها على إعطاء فرصة للسلام. ونعرب عن امتناننا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي على إحاطتيهما، وللوفود الممثلة هنا اليوم التي شرفتنا بمشاركتها.

إن جلسة اليوم هي استجابة لنداء المجتمع الدولي للأطراف المعنية لاتخاذ تدابير من أجل تهدئة النزاع الذي يشهد تصاعداً حاداً مرعباً. لقد شهدنا شنّ هجمات مؤسفة أودت بحياة المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، حيث يتحمل السكان المدنيون العبء الأكبر من النزاع. ويقع على عاتق مجلس الأمن الآن، مرة أخرى، واجب الوقوف على الآليات اللازمة من خلال تعددية الأطراف لابتكار حل للمشكلة، كما تحقق قبل عقد من الزمن مع تنفيذ القرار 2231 (2015).

وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة جولات عديدة من المفاوضات التي تهدف إلى إيجاد حل دبلوماسي للبرنامج النووي الإيراني. وكما أشار الأمين العام، فإن الدبلوماسية والمفاوضات والحوار هي السبل الوحيدة للتوصل إلى حلول. لذلك نحث جميع الأطراف على الإصغاء لرسالته واستئناف عملية تفاوض حقيقية تفضي إلى إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق وفقاً لقواعد القانون الدولي. ولا توجد مفاوضات أو اتفاقات مثالية. ومع ذلك، فمن خلال الحوار الجاد والبناء والالتزام، يمكن تحقيق خطوات كبيرة نحو حلول عادلة

ومستدامة. كما نؤكد على اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الهيئة الفنية المختصة المكلفة بالتحقق من الامتثال للالتزامات النووية.

إننا نشهد نزاعاً يبدو أن التمييز فيه بين البنية التحتية الحيوية والأهداف العسكرية قد أصبح غير واضح. وبناء على ذلك، نوجه نداء عاجلاً ومسؤولاً إلى جميع الأطراف للالتزام بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إن من الأهمية بمكان حماية السكان المدنيين وتأمينهم وضمان حماية البنية التحتية الحيوية. وفي هذا الصدد، نذكّر بوجوب عدم مهاجمة المنشآت النووية تحت أي ظرف من الظروف، لا سيما تلك التي تخضع بالفعل لإجراءات الوكالة للمراقبة والتحقق بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. لا يمكننا السماح لمثل هذه الأعمال بأن تصبح مقبولة بموجب المعايير الدولية. إن المخاطر التي يتعرض لها السكان المدنيون كبيرة للغاية، حيث إن وقوع حادث من هذا النوع يمكن أن يؤدي إلى إطلاق مواد مشعة، مما يترتب عليه عواقب وخيمة على السكان والبيئة من حيث التلوث الإشعاعي وحدوث تأثير إقليمي غير مسبوق.

وفي هذا المنعطف الحرج، من الضروري أن يتصرف المجلس بشكل حاسم ومتسق، بحيث يترجم عمله إلى مصداقية تضمن وقفاً فورياً للأعمال العدائية وامتثالاً كاملاً لمبادئ القانون الدولي.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن النزاع المتصاعد بين إسرائيل وإيران. ونشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على تذكيره القوي بمسؤوليات المجلس، والسيد رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتيهما اللتين قدمتا في الوقت المناسب وبثاقب بصيرتهما.

إن طلب عقد هذه الجلسة يعطي صورة عن جسامة التطورات الأخيرة المؤسفة، ويعبر عن التطلع إلى أن ينهض المجلس – وأعضاؤه تحديداً – بمسؤوليته الأساسية في صون السلام والأمن الدوليين.

وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الضربات العسكرية المستمرة التي تشنها إسرائيل ضد إيران والضربات الانتقامية التي تشنها إيران. وتفيد التقارير أن هذه الأعمال العدائية، التي بدأت في 13 حزيران/يونيه، قد أودت بحياة مسؤولين إيرانيين كبار وعلماء نوويين ومدنيين في كل من إسرائيل وإيران، وهي حصيلة نجدها مقلقة للغاية. وفي الوقت الذي نعرب فيه عن قلقنا البالغ إزاء الهجمات على إيران، فإننا نشعر بالانزعاج بنفس القدر من التقارير التي تتحدث عن ضربات ضد أهداف مدنية في إسرائيل أو التي تؤثر على تلك الأهداف، بما في ذلك المستشفيات وخدمات الطوارئ، وفي المناطق المكتظة بالسكان، في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني. وقد أدت هذه الأعمال العدائية إلى تشريد العائلات وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية وتعطيل الخدمات الأساسية. ويواجه الآلاف احتمالات الإجلاء العاجل.

وتذكّر سيراليون بالتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، بحماية المدنيين والعاملين في المجال الطبي والأعيان المدنية في جميع الأوقات. وندعو إلى توفير

ممرات آمنة للباحثين عن ملجأ، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق والتنسيق الوثيق مع وكالات الإغاثة لضمان إيصال المساعدات المنقذة للحياة.

إن العمل الإنساني العاجل أمر لا غنى عنه ولكنه ليس بديلاً عن الحل السياسي. تحتاج المنطقة إلى التحلي بضبط النفس والمسؤولية والمضي في المبادرات الدبلوماسية ذات المصداقية. وتؤيد سيراليون نداء الأمين العام للتهدئة الفورية وتجديد الحوار وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ما نحتاجه هو الحنكة السياسية وليس المجازفة بوقوع مواجهة. ولذلك، فإن الاجتماع الذي يعقده وزراء خارجية المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا في جنيف اليوم، بمن فيهم الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الإيراني، في إطار الجهود المبذولة لتخفيف حدة النزاع يثلج صدرنا ونرحب به تماما. ونعتقد أن ذلك يشكل بوضوح فرصة سانحة ليسود الحوار الحقيقي والسلام.

ونذكّر بالالتزامات الملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني. وتحظر المادة 56 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة الهجومَ على الأشغال والمنشآت التي تحتوي على قوى خطرة، بما في ذلك المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربية، إذا كانت هذه الهجمات قد تتسبب في انطلاق قوى خطرة تؤدي إلى خسائر في صفوف المدنيين.

وما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشدد على أن سلامة المنشآت النووية وأمنها يجب ألا يتعرضا مطلقا للخطر الناجم عن العمل العسكري. وقد تؤدي الأعمال العدائية المستمرة إلى كارثة لا يمكن تصورها. فأي عمل عسكري يعرّض المنشآت النووية للخطر قد يؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة وأضرار بيئية لا يمكن إصلاحها ومزيد من عدم الاستقرار الإقليمي، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات عالمية.

ولذلك، نؤكد على ضرورة صون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والسماح بتنفيذها الكامل وبلا عوائق. ويُبرز النزاع الحالي هشاشة النظام النووي الدولي والضرورة الملحة للحفاظ على سلامة عملية معاهدة عدم الانتشار. وندعو جميع الدول إلى تجديد الالتزام بأهداف معاهدة عدم الانتشار والمشاركة البناءة في الحوار في إطارها.

ويقع على عاتق المجلس ضمان ألا تؤدي التوترات إلى عرقلة الدور الحيوي لمعاهدة عدم الانتشار في تعزيز السلام والأمن.

ونحث كذلك على دعم المبادرات الإقليمية، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو المتوخى في نتائج الجمعية العامة ومؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار.

ونؤيد المسارات الدبلوماسية الشاملة التي تهدف إلى استعادة المفاوضات المنظَّمة بشأن برنامج إيران النووي وخطة العمل الشاملة المشتركة ومعالجة الشواغل الأمنية الإقليمية الأوسع نطاقا، بما في ذلك السلامة البحرية وانتشار القذائف. وتُظهر الاتفاقات السابقة، على الرغم من عدم اكتمالها، أن التعاون المستمر القائم على القانون الدولي والاحترام المتبادل لا يزال الطريق الأضمن لتحقيق السلام الدائم.

وندعم أيضا العمل التقني النزيه الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن الضروري أن تتعاون بالكامل جميع الدول، بما في ذلك إيران، مع ولاية الوكالة في مجالي الرصد والتحقق لضمان الشفافية وبناء الثقة ومنع سوء التقدير. ونثني على المدير العام غروسي لمواصلته العمل في ظل ظروف صعبة.

في الختام، تذكّر سيراليون بمبدأ المساواة في السيادة بموجب الفقرة 1 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وبواجب الدول الأعضاء في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بموجب المادة 33. ونسلط الضوء على المادة 25 التي تُلزم الدول بقبول قرارات المجلس وتنفيذها وعلى المادة 103 التي تنص على أولوية الالتزامات المترتبة على الميثاق.

ويجب أن يتكلم المجلس بصوت واحد في إعلاء كلمة القانون وتشجيع التسوية السلمية.

ونرحب بالجهود البناءة التي تبذلها الأطراف الإقليمية الفاعلة والشركاء الملتزمون بالميثاق. ونشجع الدول التي لها تأثير على الأطراف على استخدام هذا التأثير ودعم الحلول غير العسكرية وتعزيز احترام القانون الدولي. وستكون التكلفة البشرية والضرر البيئي وعدم الاستقرار الاقتصادي العنيف الذي ينذر بالمزيد من التصعيد هائلة وطويلة الأمد.

أخيرا، تحثّ سيراليون جميع الأطراف على التريث ووقف التصعيد وإعادة الالتزام بالدبلوماسية. إن عيون العالم تتجه نحونا وسيحكم علينا التاريخ بناءً على اختياراتنا. ويظل ضبط النفس والحوار والتقيد بالميثاق المبادئ التوجيهية لعالم أكثر أمنا وأمانا.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد استمعنا باهتمام إلى الأمين العام الذي ذكّرنا بقوة بخطورة الحالة ونتوجه إليه بالشكر. وأود أن أشكر السيدة ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والسيد رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطتيهما اللتين أعطتانا فكرة عن أسباب عقد الجلسة اليوم.

لا تزال الغارات بين إسرائيل وإيران مستمرة منذ أسبوع. ويتضاعف عدد الضحايا المدنيين من الجانبين. وسقطت يوم أمس قذيفة إيرانية على أحد أكبر المستشفيات الإسرائيلية. واستهدفت الغارات الإسرائيلية أيضًا البنية التحتية المدنية التي لا علاقة لها بالبرامج النووية والتسيارية الإيرانية، كما أن المعلومات التي نقلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الحالة الإشعاعية لبعض المواقع تشغل بال الجميع. ولا بد على وجه الاستعجال من وضع حد لهذه العمليات العسكرية التي تشكل تهديدا خطيرا للأمن الإقليمي.

تدعو فرنسا إلى ضبط النفس ووقف التصعيد. ويجب إنقاذ أرواح المدنيين. ويجب العودة إلى مسار الدبلوماسية.

إن جوهر المسألة هو المسألة النووية كما أكد الأمين العام. وتتخذ فرنسا موقفا واضحا، وهو أن إيران لا يمكنها أن تمتلك أسلحة نووية ويجب ألا تمتلكها. وسيهدد امتلاك إيران للأسلحة النووية في المقام الأول أمن إسرائيل والمنطقة التي تعمل إيران على زعزعة استقرارها منذ سنوات من خلال دعم الجماعات المسلحة والإرهابية.

وستشكل إيران النووية أيضا تهديدًا مباشراً للمصالح الأمنية لفرنسا وأوروبا. إن هذا التهديد حقيقي بالفعل في ظل استمرار احتجاز رهينتين تابعتين للدولة الفرنسية في إيران وتزويد إيران روسيا بالقذائف التسيارية والطائرات المسيّرة الإيرانية لاستخدامها في حربها العدوانية ضد أوكرانيا.

وتغتنم فرنسا هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى الإفراج الفوري عن الرهينتين المحتجزتين في إيران منذ أكثر من ثلاث سنوات في ظروف غير مقبولة.

وسيمثل حصول إيران على الأسلحة النووية انتهاكا صارخا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيؤدي ذلك إلى إضعاف خطير للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية الذي تمثل المعاهدة حجر الزاوية فيه. وسيشجع دولا أخرى في المنطقة وخارجها على الدخول في سباق التسلح النووي.

ولكن إيران اختارت تصعيد برنامجها النووي على نحو خطير على الرغم من الدعوات التي تطالبها باحترام التزاماتها الدولية. وقد راكمت إيران مخزونًا من اليورانيوم يتجاوز بكثير حدود خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015. فقد أنتجت اليورانيوم عالي التخصيب بمستويات ليس لها مبرر مدني مقنع. وركبت الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتطورة التي تتجاوز حدود اتفاق عام 2015، بما في ذلك في مواقع تحظر فيها خطة العمل الشاملة المشتركة هذه الأنشطة.

وذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقرير نُشر في نهاية شهر أيار/مايو أنه لم يكن قادرا على ضمان الطابع السلمي للبرنامج الإيراني. وأشار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في قرار اتُّخذ في 12 حزيران/يونيه إلى عدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونعرب عن امتناننا للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الجهود الدؤوبة التي تبذلها للاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الرغم من عرقلة إيران ورفضها. ونحترم الأخلاقيات التي أبانت عنها مرة أخرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية من نزاهة واستقلالية واحترام صارم للمعاهدات وولاياتها.

وبالتالي، يجب أن يتمثل هدف مجلس الأمن في أن تستأنف إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعود إلى الامتثال لالتزاماتها الدولية. وسيشكل قرار إيران بالانسحاب من معاهدة عدم الانتشار تصعيدًا غير مسبوق.

بيد أن مسؤوليتنا تجاه السكان المدنيين الذين يعانون والتزامنا بالقانون الدولي وذكرى الأزمات الأخيرة في الشرق الأوسط تحتم علينا التحرك. ولا يمكن إيجاد حل للمسألة النووية الإيرانية بالوسائل العسكرية. ويجب السعي من خلال المفاوضات إلى إيجاد طريقة للتصدي بشكل رد دائم لخطر الانتشار النووي الذي يشكله برنامج إيران النووي.

وهذا هو الموقف الثابت لفرنسا، وكذلك لشركائها البريطانيين والألمان. وهذا هو النهج الذي مكّن من التوصل إلى اتفاق فيينا لعام 2015 الذي دعمنا دوماً تطبيقه على الرغم من انسحاب الولايات المتحدة منه في عام 2018 وتوقف إيران عن الامتثال لالتزاماتها في عام 2019. وفي عام 2020، فعّل الأعضاء الأوروبيون في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاق وبذلوا جهودا دبلوماسية دؤوبة في هذا السياق. وفي عامي 2021 و 2022، عُرض على إيران مقترحين منقحين

للاتفاق، كان من شأنهما أن يتيحا عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق واستئناف إيران تنفيذه بالكامل. ولم تغتنم إيران تلك الفرصة.

وفي هذا العام، تواصل فرنسا مرة أخرى، إلى جانب شركائها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، عملها مع إيران وتأمل أن تؤتي هذه التبادلات ثمارها.

وفي غياب اتفاق يجسد مصالحنا الأمنية، فإن فرنسا ستتحمل مع شركائها الأوروبيين المقربين من مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، كما أعلنوا، مسؤولياتها بموجب أحكام القرار 2231 (2015).

وتدعو فرنسا اليوم إيران رسميا إلى اغتنام الفرصة أخيراً للتفاوض بشأن إيجاد حل دبلوماسي بينما لا يزال هناك وقت. وكما أشار العديد من أعضاء المجلس، يُعقد اليوم في جنيف اجتماع لوزراء الدول الأوروبية الثلاث والممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونظيرهم الإيراني لهذا الغرض.

وبما أن الوقت يداهمنا، فإن فرنسا، إلى جانب شركائها الأوروبيين المقربين، على استعداد للشروع فوراً في مفاوضات دبلوماسية مع إيران لضمان عدم امتلاكها أسلحة نووية ووضع حد لهذا النزاع. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق قوي ومستدام وقابل للتحقق، وهو أمر ضروري لضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ويجب أن تقدم إيران التزامات واضحة وملموسة الآن لتثبت للمجتمع الدولي أن طهران ملتزمة بهذا المسار وأنه يمكن تحقيق نتائج سريعة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام وإلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطاتهم الواضحة والرصينة.

تكرر المملكة المتحدة الإعراب عن دعمها الكامل للعمل الحيوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشكر المدير العام للوكالة وموظفيه على مواصلتهم العمل بمهنية واجتهاد وشجاعة في ظل هذه الظروف المعقدة.

أولاً، يساور المملكة المتحدة قلق بالغ إزاء التصعيد الحاد الذي شهدناه بين إسرائيل وإيران خلال الأسبوع المنقضي. فهذه لحظة خطيرة بالنسبة للمنطقة بأسرها ولن يصب المزيد من التصعيد في مصلحة أحد. ويجب عدم استهداف المدنيين أبداً، ونأسف للخسائر في أرواح المدنيين ونقدم تعازينا. ويجب على جميع الأطراف حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. وضبط النفس أمر حاسم لمنع المزيد من التصعيد الإقليمي والخسائر في الأرواح. وتدعم المملكة المتحدة حاجة إسرائيل إلى حماية أمنها وشعبها. غير أن العودة إلى الدبلوماسية أمر ملح، ونضغط من أجل ذلك مع كل من إسرائيل وإيران. وأود أيضاً أن أوضح أن المملكة المتحدة لم تشارك ولا تشارك في الغارات الإسرائيلية. وقد نشرنا عتادا في المنطقة، بما في ذلك طائرات، كإجراء دفاعي واحترازي فحسب.

ثانياً، يشكل برنامج إيران النووي مصدر قلق كبير. وقد كان رئيس وزراء بلدي واضحا: يجب ألا تحصل إيران أبدا على سلاح نووي. وتُظهر تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مخزون إيران من اليورانيوم عالي التخصيب ازداد ليصل إلى مستويات مقلقة. ومخزون إيران من اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة 60 في المائة ليس له أي مبرر مدني منطقي. ومن الضروري أن تتعاون إيران مع الوكالة وأن

ترأب الصدع في الثقة الذي تحدث عنه الأمين العام. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من الركائز الأساسية للأمن الدولي. وعلى مدى سنوات عديدة، سعت المملكة المتحدة، إلى جانب شركائنا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، إلى إيجاد حل دبلوماسي لبرنامج إيران النووي. وهذا الالتزام قائم وهو أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ونتواصل اليوم، إلى جانب زملائنا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي، مع وزير الخارجية الإيراني عراقجي في جنيف ونستفيد من هذه الفرصة السانحة لدعم العودة إلى الدبلوماسية والتوصل إلى حل سلمي. ومن شأن أي تصعيد آخر – مثل تقييد وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو تحويل المواد النووية أو زيادة إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب – أن يزيد من حدة التهديد الذي يشكله برنامج إيران النووي على السلام والأمن الدوليين.

ثالثًا، لا يمكن للعمل العسكري أن يضع حدا لقدرات إيران النووية. وقد دعمنا بقوة الجهود الدبلوماسية ونواصل دعمها للتوصل إلى اتفاق. وهذه هي الطريقة الوحيدة لحل المسألة النووية على المدى الطويل.

ولا يزال هدفنا هو تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. والحل الدبلوماسي يصب في مصلحة جميع الأطراف المعنية. والأمر حتى الآن ليس بعيد المنال. وقد حان الوقت لضبط النفس والهدوء والعودة إلى الدبلوماسية والحوار.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي جزيل الشكر على ما قدماه من معلومات مستكملة وتقييم للحالة في الميدان.

كما سمعنا من مقدمي الإحاطات، يستمر الوضع في التدهور بسرعة ويهدد بدفع المنطقة نحو نقطة اللاعودة. ونشعر بقلق بالغ إزاء الغارات الإسرائيلية على إيران، وكذلك إزاء الغارات الانتقامية الإيرانية على إسرائيل. وتدين سلوفينيا هذا التصعيد العسكري والخسائر غير الضرورية في أرواح المدنيين. وندعو الطرفين إلى احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

ونردد نداء الأمين العام العاجل بتجنب تدويل النزاع. وتدعو سلوفينيا كلا الطرفين إلى وقف التصعيد فوراً والموافقة على وقف كامل وغير مشروط لإطلاق النار.

لا تزال سلوفينيا تشعر بالقلق إزاء حجم برنامج إيران النووي وطابعه غير الواضح. ويفاقم هذه الشواغل أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تزال غير قادرة بعد سنوات طوال على تأكيد أو نفي الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. غير أن أي قدر من الضربات الموجهة بدقة لن يزيل تلك الشواغل.

ولن نتغاضى إطلاقا عن انتشار الأسلحة النووية ولا عن الهجمات على البنية التحتية النووية المدنية، سواء حدث ذلك في أوروبا الشرقية أو في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر.

لطالما تطلبت المسائل المتعلقة ببرنامج إيران النووي حلاً دبلوماسياً مصمماً خصيصاً لها. وقد كانت خطة العمل الشاملة المشتركة ضرورية وسيتعين استبدالها عندما تنتهي صلاحيتها. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإننا نحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية للدبلوماسية ومواصلة الالتزام بالعملية السياسية.

ونرحب بالمحادثات بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وإيران التي تجري اليوم في جنيف. فهي تمثل عامل استقرار تمس الحاجة إليه.

في الختام، يزيد الموت والدمار سواء في إسرائيل أو إيران في الأيام الأخيرة من المخاطر ويصعدان من حدة القتال ويؤججان الخطاب في منطقة تعاني بالفعل أكثر مما ينبغي. وتبقى قلوبنا مع المدنيين المحاصرين في غزة والرهائن الذين يجب إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط.

وفي هذه الحالة المضطربة، يتطلب الأمر الشجاعة لتهدئة الأوضاع والالتزام بالسلام. وأناشد كلا الطرفين أن يتحليا بهذه الشجاعة لتجنيب مواطنيهم المدنيين والشرق الأوسط برمته المزيد من إراقة الدماء والدمار.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على ملاحظاته المهمة جداً. وأود أيضاً أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات واللتين جاءتا في الوقت المناسب.

منذ الجلسة الطارئة التي عُقدت يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.9936)، شهدت الحالة في الشرق الأوسط تدهوراً كبيراً. والآن أصبح التصعيد العسكري حقيقة واقعة، بعد أن كان احتمالاً مخيفاً. وفي هذه اللحظة الخطيرة، أود أن أتطرق إلى النقاط الثلاث التالية.

أولاً، نكرر دعوتنا إلى وقف التصعيد فوراً وممارسة أقصى درجات ضبط النفس، من أجل إنهاء الحلقة المفرغة للعمل العسكري والعنف. ويجب على المجتمع الدولي أن يتدخل بشكل عاجل من أجل توفير ضمانات الأمن اللازمة وإنهاء النزاع على نحو مستدام بالوسائل الدبلوماسية لتجنب اندلاع حرب إقليمية أو – أسوأ من ذلك – حرب عالمية. ونؤيد تماماً النداء الذي وجه الأمين العام إلى الجميع لتجنب أي توسع آخر في النزاع، ونشدد على التزامنا بالأمن والاستقرار الإقليميين ودعمنا لأي مبادرة دبلوماسية ستؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار.

ثانياً، أعربت اليونان مراراً، وتعرب من جديد، عن قلقها الشديد بشأن البرنامج النووي الإيراني. فلا بد من الحفاظ على النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، المكرس في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويجب على إيران أن تمتثل لالتزاماتها الملزمة قانوناً فيما يتعلق بالضمانات ولا يمكن أن يُسمح لها أبداً بحيازة سلاح نووي.

ثالثاً وأخيراً، ما فتئت اليونان تدعم حق إسرائيل في حماية نفسها. ونكرر أيضاً إدانة الأمين العام للخسائر المأساوية وغير الضرورية في الأرواح والإصابات في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالمنازل والبنية التحتية المدنية الحيوية. وبعد مرور أسبوع على نزاع آخر، بات من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان ألا يجد المدنيون أنفسهم باستمرار في مرمى النيران، لا سيما بالنظر إلى البعد النووي للأزمة المتطورة. ونذكّر بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصرف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونعتبر احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

أولوية مطلقة. ومن الضروري التقيد بميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق باستخدام القوة وسلامة النظام العالمي لعدم الانتشار.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن هناك حاجة ماسة الآن إلى وقف التصعيد ووقف كامل لإطلاق النار على الفور باعتبارهما خطوة أولى نحو تحقيق سلام مستدام. ويجب على المجتمع الدولي والدول ذات النفوذ أن تتدخل وتتيح لكلا الطرفين مخرجاً دبلوماسياً. إننا نتطلع إلى نتيجة إيجابية للاجتماع الذي ينعقد اليوم في جنيف بين وزراء خارجية مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – أي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا – والممثل السامي للاتحاد الأوروبي ووزير خارجية إيران. فالمخاطر على الأمن الإقليمي والعالمي بكل بساطة كبيرة جداً، وليس الفشل خياراً.

السيد ذكار (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم المناسبة في عقد جلستنا اليوم. إننا نقدر ملاحظات الأمين العام والإحاطتين التي قدمهما كل من وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي بشأن الحالة السريعة التطور في الشرق الأوسط.

إن الحالة الناجمة عن الغارات الجوية الإسرائيلية على جمهورية إيران الإسلامية في 13 حزيران/يونيه وما أعقبها من رد إيران تشكل مصدر قلق كبير. وتمثل هذه الأعمال تصعيداً خطيراً يهدد بإغراق المنطقة بأكملها في دوامة من العنف والمعاناة والألم لا يمكن التحكم فيها. وندين بشدة أي أعمال عدوانية تنتهك سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية. فهذه الأعمال تتعارض بوضوح مع المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الفقرة 4 من المادة 2، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة. ونعتقد أن جميع الدول الأعضاء تتقاسم مسؤولية العمل وفقاً لهذه الالتزامات. ونشدد على ضرورة احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها، والالتزام بمبادئ حسن الجوار وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ويحث الصومال جميع الأطراف على العمل من أجل وقف التصعيد وتحقيق وقف شامل لإطلاق النار واستعادة الهدوء والأمل. ويعرب وفد بلدنا عن قلقه البالغ إزاء هذا التصعيد الخطير الذي ينذر بعواقب وخيمة على السلام والاستقرار الإقليميين. فامتداد الأعمال العدائية يعرض للخطر أرواح عدد لا يحصى من الناس ويهدد بتعميق الأزمات القائمة. ويعيد الصومال بقوة التأكيد على الضرورة الملحة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنطبق على جميع دول المنطقة دون استثناء، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة. ونشدد أيضاً على ضرورة انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبار ذلك خطوة نحو تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي.

ونؤكد على الأهمية القصوى لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والامتناع عن استهداف المنشآت النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمشياً مع قرارات ومقررات مجلس الأمن. فهذه الأعمال تشكل انتهاكاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقية جنيف لعام 1949، كما تشكل مخاطر غير مقبولة على السكان المدنيين والبيئة.

وفي هذه المرحلة الحرجة، يدعو الصومال للعودة سريعاً إلى مسار المفاوضات باعتبارها الوسيلة الوحيدة المجدية للتوصل إلى اتفاق مستدام بشأن البرنامج النووي الإيراني. ونؤكد كذلك على أهمية حماية حرية الملاحة في المياه الدولية، وفقاً للقانون الدولي، ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن الأعمال التي تقوض الأمن البحري.

إن التحديات المعقدة التي تواجهنا تتطلب استجابة جماعية مدروسة تقوم على الحوار والاحترام المتبادل والبحث عن أرضية مشتركة. ويؤكد وفد بلدنا من جديد التزامه بتعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع الأطراف على التصرف بمسؤولية وحكمة، ووضع رفاه شعوب المنطقة فوق كل الاعتبارات الأخرى. من المهم أن نغتنم هذه اللحظة، وأن نضاعف جهودنا من أجل وقف التصعيد ودعم عملية دبلوماسية يمكن أن تحقق السلام والاستقرار والأمن لجميع الدول في الشرق الأوسط.

أخيراً، يعرب وفد بلدي عن استعداده للعمل بشكل بناء مع المجتمع الدولي للنهوض بهذه الأهداف المشتركة.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية المهمة، وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما المفصلتين ورسائلهما العاجلة هنا هذا الصباح.

إن التصعيد الأخير في الشرق الأوسط، كما أكد الأمين العام، قد دفع المنطقة مرة أخرى بشكل خطير إلى حافة نزاع على مستوى المنطقة. وتثير الهجمات المتكررة بين إسرائيل وإيران قلقاً كبيراً وتشكل خطراً كبيراً على السلام والأمن الدوليين. يجب أن نبذل قصارى جهدنا، فردياً وجماعياً، للرد على ذلك التهديد ومنع المزيد من زعزعة الاستقرار. وننضم إلى الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأخرى في الدعوة إلى أقصى درجات ضبط النفس والتهدئة الفورية.

ونحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني. إننا نشجب الخسائر التي وقعت في أرواح المدنيين والهجمات غير المقبولة التي شُنت على أهداف مدنية، بما في ذلك الهجوم الأخير على أحد المستشفيات. علاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ كل الإجراءات وإبداء ضبط النفس اللازم للحد من مخاطر الحوادث النووية.

إن وجهة نظر الدانمرك واضحة: تظل المشاركة الدبلوماسية والحل التفاوضي، مع قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حيوي، هي السبل الوحيدة القابلة للتطبيق نحو سلام دائم في المنطقة. وتدعم الدانمرك جميع الجهود الدبلوماسية الرامية لاستعادة الاستقرار والعودة إلى طاولة المفاوضات سعياً إلى حل للمسألة النووية الإيرانية. ونرحب باجتماع وزراء خارجية مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والاتحاد الأوروبي مع وزير خارجية إيران في جنيف اليوم.

لقد كنا ولا نزال واضحين بأنه يجب ألا يُسمح لإيران أبداً بامتلاك سلاح نووي. وقد أعربت الدانمرك مراراً وتكراراً عن قلقها من المسار النووي الإيراني المتصاعد. إن عدم قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على

تقديم ضمانات بأن البرنامج النووي الإيراني يقتصر على الأغراض السلمية هو أمر يثير قلقاً شديداً. ونشعر بالقلق كذلك إزاء عدم امتثال إيران لالتزامات الضمانات النووية الملزمة قانوناً، وهو ما خلص إليه مجلس محافظي مؤخراً. لا يوجد سبب مدني معقول لإنتاج إيران وتخزينها لليورانيوم العالي التخصيب. إننا نحث إيران بشدة على التعاون مع الوكالة بشأن مسائل الضمانات العالقة والعودة إلى طاولة المفاوضات لضمان التوصل إلى اتفاق مع المجتمع الدولي يضمن أن تكون أنشطة إيران النووية مقتصرة على الأغراض السلمية – اتفاق يدعم المعايير العالمية لعدم الانتشار النووي ويعزز الاستقرار الدائم في الشرق الأوسط وخارجه.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعوة الدانمرك العاجلة إلى التهدئة وإلى امتناع جميع الأطراف عن اتخاذ خطوات قد تؤدي إلى عواقب إقليمية خطيرة. وذلك أمر حتمي في مواجهة المعاناة المتزايدة للمدنيين ومع خطر اندلاع شرارة تشعل نزاعاً أوسع نطاقاً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

أشكر الأمين العام على ملاحظاته وعلى جهوده الدؤوبة من أجل السلام. كما أتقدم بالشكر لوكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على ما قدماه من معلومات بالغة الأهمية بشأن آخر المستجدات.

يشكّل التصعيد الأخير بين إسرائيل وإيران تهديداً مباشراً لأمن واستقرار المنطقة المضطربة أصلاً. وقد تمتد آثار هذا النزاع إلى ما وراء حدودها المباشرة، وتتفاقم بسبب عدم الامتثال للقانون الدولي. وللأسف، فإن السلام والأمن الإقليميين والدوليين كلاهما الآن تحت التهديد.

وقد أحاطت غيانا علماً برسالة إسرائيل المؤرخة 17 حزيران/يونيه 2025 (S/2025/390)، التي أبلغت فيها المجلس بعملية "الأسد الصاعد" التي تهدف إلى "تحييد التهديد الوجودي والوشيك لبرنامجي الأسلحة النووية والقذائف التسيارية الإيرانيين". كما أحطنا علماً برسالة إيران المؤرخة 18 حزيران/يونيه 2025 (S/2025/391)، التي "تحتفظ فيها إيران بحقها [...] في الدفاع عن النفس من أجل حماية سيادتها وسلامة أراضيها وحماية الشعب الإيراني ومصالحه الوطنية الحيوية". ومع الإقرار بهاتين الرسالتين، فإننا نحث كلاً من إيران وإسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب إغراق المنطقة في أزمة أعمق والاقتراب بشكل خطير من كارثة نووية. كما نحث الطرفين على التقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونشدد على أن حق الدولة في الدفاع عن النفس لا يعفيها من مسؤولياتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

لطالما عانى الشرق الأوسط من استقرار هشّ مهدّد باستمرار بسبب التوترات الجيوسياسية والنزاعات التي لم تُحلّ. ومع استمرار الحرب في غزة، فإن هذا التصعيد الجديد يهدد بتحطيم هذا التوازن الدقيق، وإشعال حريق إقليمي أوسع نطاقاً ينطوي على عواقب لا يمكن تصورها. كما أنه يخاطر بجذب المزيد من الجهات الفاعلة، مما يزيد من ترسيخ دورات العنف ويجعل التوصل إلى حل سلمي أمراً بعيد المنال بشكل متزايد. وعلى غرار ما قال الأمين العام، تؤمن غيانا إيماناً راسخاً بأن الحوار والدبلوماسية والالتزام بالقانون الدولي هي السبل الوحيدة لتحقيق السلام المستدام في المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال

العدائية فوراً، وتهدئة التوترات والعودة إلى مسار الدبلوماسية. ويجب معالجة الأسباب الجذرية لهذا التصعيد على وجه السرعة، ويجب على الأطراف العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل ودائم يحترم سيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها.

كما تشعر غيانا بالقلق إزاء العواقب الإنسانية المحتملة وتكرر دعوتها لجميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط، وضمان حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. وتشير التقارير الإعلامية إلى مقتل أكثر من 200 شخص في إيران و 24 شخصاً على الأقل في إسرائيل نتيجة للتصعيد. ومن المهم ضمان عدم إزهاق المزيد من أرواح المدنيين.

ختاماً، تُحيط غيانا علماً على نحو إيجابي بالاجتماع الذي عُقد اليوم في جنيف بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث – المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا – والاتحاد الأوروبي وإيران. كما نؤكد من جديد التزامنا بدعم أي تدبير يتخذه المجلس من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن خالص تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العاجلة بناء على طلبنا. ونرحب بحضور الأمين العام في هذه الجلسة ونشكره على ملاحظاته الاستهلالية. كما نعرب عن امتناننا لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها القيمة. ونشكر الجزائر وباكستان والصين والاتحاد الروسي على دعمهم لهذه الجلسة وعلى إدانتهم الواضحة للاعتداءات الإسرائيلية الوحشية.

في 13 حزيران/يونيه، شنت إسرائيل هجوماً عسكرياً واسع النطاق وغير مبرر ضد جمهورية إيران الإسلامية. كما استُهدفت مدن ذات طابع مدني، بما في ذلك طهران وأصفهان وشيراز وتبريز وكرمانشاه، بشكل متعمد. وكانت الضربات مخططة وممنهجة، فقتلت أشخاصاً من كبار المسؤولين العسكريين والعلماء والأساتذة والطلاب والأطباء والفنانين والرياضيين وعمال الإنقاذ والمدنيين العاديين، بما في ذلك النساء والأطفال والرضع. وقد مات الكثيرون أثناء نومهم. وقُتل هؤلاء الأطفال في أسرّتهم. وقُتل المئات من المدنيين وأصيب الآلاف بجروح.

ولا يزال العدوان مستمراً. وفي 16 حزيران/يونيه، هاجمت إسرائيل مستشفى حكيم للأطفال في طهران، ومستشفى الفارابي للتأهيل في كرمانشاه، ومبنى جمعية الهلال الأحمر الإيراني وسيارات الإسعاف التابعة لها. وهذه ليست سوى أمثلة قليلة على وحشية النظام الإسرائيلي وانتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وقد قُتلت امرأتان حاملان على الأقل وجنيناهما اللذين لم يولدا بعد في نفس اليوم الذي ضربت فيه إسرائيل هيئة البث الوطنية، هيئة الإذاعة والتلفزيون للجمهورية الإسلامية الإيرانية، أثناء بث مباشر، مما أسفر عن مقتل صحفيين وعاملين في المجال الإنساني. واليوم تحديداً، ألحق النظام الإسرائيلي أضراراً بمستشفيين آخرين في إيران، مما عرّض حياة المرضى والعاملين في المجال الطبي للخطر. وحتى الآن، تعرضت خمسة مستشفيات لهجمات شنيعة من قبل النظام الإسرائيلي، بالإضافة إلى مقتل أو إصابة عدد من الأطباء

والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. لم تكن هذه مجرد حوادث. ولم تكن مجرد أضرار جانبية. وإنما كانت جرائم حرب متعمدة – أعمال إرهاب دولة وأمثلة على الحرب الهمجية.

كما هاجمت إسرائيل المواقع والمنشآت النووية الإيرانية السلمية الخاضعة لنظام الضمانات. وفي 13 حزيران/يونيه، ضربت مرفق تحويل اليورانيوم ومنشأة تصنيع كريات الوقود. وفي 18 حزيران/يونيه، استهدفت مواقع إنتاج أجهزة الطرد المركزي في طهران وكرج، وكلاهما يخضع لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي 19 حزيران/يونيه، هاجمت مفاعل بحوث الماء الثقيل في آراك، والذي تم بناؤه بموجب شروط خطة العمل الشاملة المشتركة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من دون أي خطر انتشار. تنتهك هذه الهجمات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرارين 2231 (2015) و 487 (1981).

إن الضربات الإسرائيلية اعتداء على النظام العالمي لعدم الانتشار. وينص القرار 487 (1981)، الذي اعتُمد بالإجماع، بوضوح على أن أي هجوم عسكري على المنشآت النووية الخاضعة للضمانات هو هجوم على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأكمله وعلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نفسها.

يجب أن ينفذ مجلس الأمن قراراته. إذا فشل المجلس في التحرك الآن، فإنه سيوجه رسالة مفادها أن القانون الدولي والقرارات الدولية تطبق بشكل انتقائي. إذا انهار نظام عدم الانتشار النووي، سيتقاسم المجلس المسؤولية مع النظام الإسرائيلي.

وعلى الرغم من التحذيرات الإيرانية المتكررة بشأن التهديدات التي تتعرض لها مواقعنا ومنشآتنا النووية السلمية، إلا أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يتخذ أي إجراء. إن صمته يقوض سلطة الوكالة وحيادها ومصداقيتها. لا يمكن للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تبقى صامتة بينما تتعرض المنشآت الخاضعة لنظام الضمانات للهجوم. يجب وضع حد لهذا التقاعس.

وقد أعلنت إسرائيل صراحةً أنها ستواصل الهجمات بقدر ما يقتضي الأمر. إننا نشعر بالقلق إزاء التقارير الموثوقة التي تفيد بأن الولايات المتحدة، وهي الدولة الوديعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد تنضم إلى الحرب. وأي دعم من هذا القبيل ينتهك معاهدة عدم الانتشار ويقوض الأمن العالمي.

إن الاحتجاج الانتقائي بالقانون الدولي من قبل الولايات المتحدة وفرنسا، واستخدامه عندما يكون ذلك مناسبًا وتجاهله عندما يقيد حلفاءهما، هو شكل من أشكال النفاق المؤسسي الذي يقوض بشكل خطير مصداقية مجلس الأمن والقانون الدولي.

لأكن واضحاً، برنامج إيران النووي سلمي ويخضع لأوسع عمليات تفتيش تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العالم. ولطالما دعت إيران إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تمتلك أسلحة نووية غير معلنة في المنطقة. ورفضت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعرقلت جهود نزع السلاح على الصعيد الإقليمي.

إن العدوان الإسرائيلي ينتهك ميثاق الأمم المتحدة. إنه ينتهك المبدأ الأساسي المتمثل في حظر استخدام القوة. إنه ينتهك سيادة إيران وسلامة أراضيها. وينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان ويستهدف المدنيين

الأبرياء ويهدد حق شعبنا في الحياة والأمن. لقد ارتكب هذا النظام جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإرهاب دولة. إن هجماته على المنشآت النووية الخاضعة لنظام الضمانات سابقة خطيرة بالنسبة للأمن العالمي.

لقد تفاقمت الحالة المتردية أصلاً بسبب الأدلة المتزايدة والدامغة على تورط الولايات المتحدة المباشر في تلك الحرب العدوانية غير القانونية. لقد هددت الولايات المتحدة علناً بضرب المنشآت النووية الإيرانية الخاضعة لنظام الضمانات. تشكل هذه الأفعال انتهاكًا صارخًا للفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وخرقًا للمساواة في السيادة بين الدول. إن هذه التصريحات والتصرفات المتهورة تصدر عن رئيس دولة عضو دائم في المجلس مكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن الدوليين وبالسلوك المسؤول.

لقد مارست إيران حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وامتثل ردنا بشكل كامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني. لقد اتخذنا جميع الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين. وستستمر إيران في ممارسة هذا الحق ما دام مجلس الأمن لم يضطلع بمسؤوليته الأساسية بموجب الميثاق وإلى أن يتم إنهاء العدوان الإسرائيلي بشكل كامل وقاطع.

يجب أن يتخذ مجلس الأمن إجراء الآن. إننا نكرر دعوتنا لمجلس الأمن إلى أن يقرر أن الاستخدام الإسرائيلي غير المشروع للقوة والهجمات المسلحة ضد إيران يشكل خرقاً للسلام وعملاً عدوانياً، وأن يعتمد تدابير إنفاذ ملزمة بموجب الفصل السابع لوقف العدوان ومنع تكراره، وأن يدين بوضوح انتهاك سيادة إيران واستهداف منشآتنا النووية الخاضعة للضمانات وأن يتصدى لخطر اندلاع حرب إقليمية أوسع نطاقاً، ولا سيما التورط غير المشروع لبلد ثالث.

إن الأكاذيب والتلفيقات التي يستخدمها ممثل النظام الإسرائيلي وحلفاؤه الغربيون للدفاع عن جرائمه البشعة وتبريرها لم تعد ذات نفع. فالقانون الدولي واضح: لا يحق لإسرائيل ارتكاب هذا العمل العدواني؛ ولا يحق لها مهاجمة واستهداف المدنيين أو البنية التحتية المدنية أو المنشآت النووية الخاضعة لنظام الضمانات؛ وليس لديها ذريعة قانونية أو أخلاقية لارتكاب جرائم حرب. ولا أساس في القانون الدولي لما يسمى بالهجوم الاستباقي ومزاعم التهديد الوجودي التي يستخدمها هذا النظام الإرهابي وحلفاؤه لتبرير العدوان والقيام بأعمال العدوان وقتل الأبرياء وانتهاك السلامة الإقليمية للدول. هذه أعذار واهية للعدوان الإسرائيلي. فإيران لم تبادر قط بأي حرب، في حين أن إسرائيل، كنظام احتلال وإرهابي، لديها تاريخ طويل وأسود من الاستخدام غير المشروع للقوة وانتهاك جميع الأعراف الدولية القانونية والاغتيالات والسرية النووية التي زعزعت استقرار المنطقة بأسرها.

إن الاستخدام الانتقائي للقانون الدولي من قبل عضو معين في المجلس يكشف عن معايير مزدوجة خطيرة تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وتقوض مصداقية هذا الجهاز. ولولا دعم وحماية بعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لما تمكنت إسرائيل من ارتكاب هذا العدوان من دون عقاب. لا بد من أن يسجل التاريخ هذا التواطؤ.

وأخيراً، فإن عدم اتخاذ المجلس لإجراء في هذه المرحلة الحرجة سيشكل تخلياً فاضحا عن مسؤوليات المجلس وخيانة جسيمة للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة. إن التقاعس عن العمل سيشجع المعتدي ويقوض القانون الدولي ويوجه رسالة خطيرة بالإفلات من العقاب إلى العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على ملاحظاتهم.

قبل أن أبدأ ملاحظاتي، لا بد لي من مخاطبة ممثل النظام الإسلامي في إيران.

كيف يجرؤ السيد إرواني على كتابة خمس رسائل في الأسبوع الماضي، والمثول أمام مجلس الأمن والمطالبة بعقد جلسة وطلب تعاطف المجتمع الدولي؟ كيف يجرؤ على أن يطلب من المجتمع الدولي حمايته من عواقب خططه للإبادة الجماعية؟ ألا يستحي؟

فعلى مدى سنوات دعا مرشده الأعلى آية الله خامنئي علنًا وبشكل متكرر إلى تدمير إسرائيل والولايات المتحدة. في أيار/مايو 2024، أعلن أن "الوعد الإلهي بالقضاء على الكيان الصهيوني سيتحقق." وفي أيار/مايو 2025، قال "يجب بالتأكيد استئصال النظام الصهيوني، فهو ورم سرطاني قاتل وخطير، وهو ما سيحدث". هذه التصريحات هي سياسات نظامه.

لقد حاولت الحكومة الإيرانية اغتيال رئيس الوزراء نتنياهو. وحاولت اغتيال الرئيس ترامب. وقد خطط عناصرها لمهاجمة المجتمعات اليهودية وقتل المدنيين الإسرائيليين في جميع أنحاء العالم.

والآن، يأتي السيد إرواني إلى هنا، ودماء الأبرياء لا تزال تقطر من يديه، طالباً التعاطف. إنه يطلب الحماية من المجلس بينما يخطط لإبادة شعبي. يكفي عروضاً تمثيلية! يكفي مسرحيات!

كيف يمكن للمجلس أن يسمح لممثل نظام يمول ويسلح وينظم الإرهاب في جميع أنحاء العالم أن يأتي إلى هنا ويلعب دور الضحية؟ إنه مثل الذئب الذي يشتكي عندما يقاتله الراعي لحماية قطيعه. إنه بريء للغاية. أود من السيد إرواني أن يوضح لنا ما إذا كان يؤيد تدمير إسرائيل، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة؟ هل يؤيد اغتيال قادتنا المنتخبين؟ إذا لم يقل ذلك، فسنكون جميعاً هنا في انتظاره. يجب على المجلس وضع حد لهذه المهزلة بشكل نهائي. السيد إرواني ليس ضحية. إنه حتى ليس دبلوماسياً. إنه ذئب يتظاهر بأنه دبلوماسي. وقد انتهينا من التظاهر بغير ذلك.

في ليلة الأربعاء، أطلقت إيران قذيفة تسيارية مباشرة على مستشفى. بالمناسبة، لقد استمعت إلى كلماته. ذكر السيد إرواني أننا هاجمنا المستشفيات. وأود أن أطلب منه تقديم قائمة بالمستشفيات التي هاجمتها إسرائيل في إيران. نحن نعلم ما نقوم به. إذا هاجمنا المستشفيات، فعليه أن يرينا المواقع والأسماء والقائمة. المستشفى، مركز سوروكا الطبي في بئر السبع، هو أكبر مستشفى في جنوب إسرائيل. وقد ضُرب بصاروخ موجه دقيق أطلقته الجمهورية إيران الإسلامية. يخدم هذا المستشفى أكثر من مليون شخص من اليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز والبدو. إنه مزود حيوي للرعاية في حالات الطوارئ والرعاية في حالة

الصدمات. فعلت إيران ذلك عمداً. ولم تكن هناك قواعد عسكرية قريبة. لم تكن هناك أخطاء. وهذا ترك هؤلاء المليون شخص يعانون من تراجع شديد في إمكانية الحصول على الخدمات الطبية. لم يكن ذلك خطأً في إصابة الهدف. لم يكن ذلك غلطة. أثبتت إيران قدرتها على ضرب أهداف استراتيجية بدقة. كان ذلك تصرفاً متعمداً. إنه انتهاك صارخ للقانون الدولي وجريمة حرب ومحاولة مدروسة لقتل الفئات الأكثر ضعفاً.

ليفهم المجلس ما يعنيه هذا الصاروخ حقاً – أنه لا يوجد أحد في مأمن؛ أنه إذا كانت إيران ستستهدف مستشفى بقذيفة تسيارية، فإنها ستستهدف أي شخص في أي مكان بأي شيء تملكه.

اليوم كانت بئر السبع. وغداً قد تكون بروكسل. وقريباً يمكن أن تكون بوسطن. تعمل إيران بسرعة على توسيع ترسانتها من القذائف التسيارية. واليوم، يمكن لصواريخها الأطول مدى أن تقطع أكثر من 000 2 كيلومتر. وهذا يضع أوروبا الشرقية بالفعل في مداها. لكن إيران لا تتوقف عند هذا الحد. تقوم إيران بتطوير صواريخ يصل مداها إلى أكثر من 000 4 كيلومتر. وهذا من شأنه أن يضع كل العواصم الأوروبية – لندن، وباريس، وبرلين، وروما – ضمن مدى ضرباتها. وعندما يتحقق هذا الإنجاز، ماذا بعد – نيويورك، واشنطن، الساحل الشرقي للولايات المتحدة بأكمله؟ قبل أن تتحرك إسرائيل، كان هذا الواقع يقترب بأسرع مما يتخيله أعضاء المجلس.

هل يعتقد أعضاء المجلس أن مثل هذا النظام سيتردد في تهديد شعب بأكمله بصواريخ مسلحة نووياً؟ هل يمكنهم ضمان ذلك، خاصة بالنسبة لنظام يهتف بالموت لأمريكا والموت لإنجلترا والموت لإسرائيل وغيرها الكثير، لأن هذا هو ما كان يتجه إليه العالم. إسرائيل توقف ذلك.

وقد قامت إيران بالفعل بتخصيب اليورانيوم إلى مستويات تقترب من مستويات صنع الأسلحة. لا يمكن إنكار ذلك. لقد رأينا التقارير. فقد قامت ببناء منشآت عميقة تحت الأرض مصممة لتحمي نفسها من القنابل الخارقة للتحصينات. فهي تمتلك أنظمة إيصال صواريخ متطورة، كما أنها كذبت على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والعالم في كل خطوة تخطوها.

يجب أن يكون هناك اعتراف في النهاية بأنه لا يوجد تهديد للسلام والأمن الدوليين أكبر من إيران النووية. إن ضرب مستشفى سوروكا ينبغي أن ينهي أي وهم بأن هذا التهديد نظري. لا تقوم إيران ببناء القدرات فحسب – إنها تستخدمها. لن نسمح أبداً بتحويل هذه القدرات إلى قدرات نووية.

وبينما يهتف آيات الله بالموت لأمريكا والموت لإسرائيل، يصرف الكثيرون في المجلس النظر عن هذه التهديدات. وفي الوقت الذي تتطاير فيه الصواريخ الإيرانية، تحث الأمم المتحدة على ضبط النفس ووقف التصعيد مع تجاهل طموحات إيران النووية تماماً. هذا الضعف، هذا الانفصال عن الواقع، وهذا النفاق هو ما سمح لإيران بالوصول إلى ما وصلت إليه في برنامجها النووي. وهو ما سمح لإيران بزرع الفوضى في جميع أنحاء العالم.

دعونا نحلل ذلك لدقيقة. قام النظام الإيراني بتصدير آلاف الطائرات المسيرة التي قتلت العديد من المدنيين. فقد قام بتسليح حزب الله في لبنان، وحماس في غزة، والحوثيين في اليمن، والميليشيات الشيعية في العراق، والجماعات المتطرفة في سورية وأفريقيا، والشبكات الإجرامية في أمريكا اللاتينية وأوروبا. إنها

آلة حرب ممتدة في جميع أنحاء العالم. فامتدادها لا تحده حدود، وكراهيتها لا يحدها منطق، وطموحها لا تحده الجغرافيا.

لقد رأينا بالفعل العواقب – الهجمات الإرهابية في الأرجنتين، والكشف عن عملاء إيران في العواصم الأوروبية، والضربات الصاروخية بالوكالة على دول الخليج – هذه هي رؤية إيران للعالم وهي تحدث في الوقت الفعلي.

في الوقت الحالي، إسرائيل هي نقطة التركيز لتلك الرؤية المجرمة. وأمس تحديداً أطلقت إيران قذيفة تسيارية أخرى، تحمل هذه المرة ذخائر عنقودية، على منطقة مدنية مكتظة بالسكان في وسط إسرائيل. صُممت الذخائر العنقودية لنشر انفجارات متعددة على مساحة واسعة. أطلقت تلك الذخائر عمداً على المدنيين. لا يمكن أن تكون نوايا إيران أكثر وضوحاً – القتل الإجرامي. قُتل 29 مدنياً وأصيب حوالي 900 مدني بجروح جراء الصواريخ الإيرانية. والسبب الوحيد لعدم ارتفاع العدد هو القدرات الدفاعية المتقدمة لإسرائيل.

نعم، تصرفت إسرائيل لأننا نفهم تكلفة الانتظار. لن ننتظر تهديداً آخر، سواء كان صاروخاً أو قذيفة أو إرهابياً أو قنبلة ذرية. تصرفت إسرائيل كملاذ أخير. لقد كانت الفرصة الأخيرة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية ولم تأت إلا بعد استنفاد الدبلوماسية. لا يمكن لإسرائيل أن تقبل ولن تقبل بهذا الوضع. لقد تم إطلاق عملية الأسد الصاعد لتحييد تهديد وشيك ووجودي، ونحن نقوم بذلك في امتثال كامل للقانون الدولي. وتتبع إسرائيل بصرامة قانون النزاعات المسلحة، بما في ذلك قواعد التمييز والتناسب والحيطة في الهجمات. لهذا السبب أنتظر التقرير الخاص بالمستشفيات. تستهدف ضرباتنا أهدافاً عسكرية على أساس معلومات استخباراتية موثوقة. ويتم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

وتشن إيران هجمات صاروخية عشوائية وهمجية. وهي تستهدف عمداً المراكز السكانية. هذا هو الفرق بين دولة ديمقراطية تعمل دفاعًا عن شعبها ونظام وحشي يستهدف المدنيين.

إن المدنيين الإسرائيليين هم الذين يركضون بحثًا عن ملجأ الآن كل يوم. ولكن يبدو أن العديد من أعضاء المجلس لا يفهمون أيضًا أنه عندما تتصرف إسرائيل، فإننا لا ندافع عن شعبنا فحسب؛ إننا ندافع عنهم أيضًا. وكما قال المستشار الألماني ميرتس، "فإن إسرائيل تقوم بالعمل القذر نيابة عن العالم". ونحن الهدف الأول، ولكن لن نكون الأخير. ونحن من نقف حاجزا بين الحضارة والإمبريالية الجهادية التي تمارس الإبادة الجماعية. فإيران لا تريد تدمير إسرائيل وحسب. إنها تريد أن تجعل النظام العالمي صاروخًا واحدًا ووكيلا إرهابيًا واحدًا ومستشفى مدمراً مرة واحدة. ولذلك، نحن لا نعتذر عن الدفاع عن أنفسنا. ولا نعتذر عن ضرب المنشآت النووية الإيرانية. ولا نعتذر عن تحييد التهديد لأنه بينما يرفع البعض هنا أصواتهم عندما تضرب إسرائيل موقعاً للقذائف التسيارية، فإنهم يصمتون عندما تضرب إيران عنبرا للجراحة. ويديننا البعض لتدمير مصنع للطائرات المسيرة ولكنهم لا يقولون شيئًا عندما تضرب إيران مبنى سكنيًا. وهذا أسلوب غير متوازن. إنه انهيار أخلاقي. فنحن نفعل ما كان ينبغي على المجلس القيام به منذ فترة طويلة. ونتصرف عندما يتردد المجتمع الدولي. ونوقف تهديدا كان يُعرّض العالم بأسره للخطر. وعلى الرغم من أن بيوتنا

وعائلاتنا وأطفالنا تحت التهديد، فإننا لن نتوقف، ليس قبل تفكيك قوة إيران النووية وليس قبل تحييد آلتها الحربية وليس قبل أن ينعم شعبنا وغيره من الشعوب بالأمان. فهذه ليست معركة إسرائيل وحدها. إنها معركة العالم. وإذا لم يرغب أحد آخر في خوضها، فسنخوضها نحن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكّر جميع المتكلمين بأن هذه جلسة رسمية للمجلس. وبالتالي، هناك حاجة إلى ضمان مراعاة آداب اللياقة واستخدام العبارات المناسبة. وينبغي أن نهدف دائماً إلى الامتناع عن التهجم الشخصي.

أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): نعرب عن امتناننا لحضور الأمين العام لهذه الجلسة ومطالبته بأهمية احتواء هذه الأزمة والدعوة إلى العودة إلى المفاوضات وإدراكه لتبعاتها. كما أتقدم بالشكر إلى وكيلة الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على إحاطتيهما.

وأود أن أعرب عن تقدير جمهورية العراق لجهود مجلس الأمن في متابعة التطورات الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط والتي تشهد تصعيداً غير مسبوق نتيجة استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي. ويدين بأشد العبارات الاعتداءات الإسرائيلية غير المبررة ضد جمهورية إيران الإسلامية والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسيادة الدول، ولا سيما الاختراقات للمجال الجوي العراقي، لغرض شن عدوان على الجارة إيران، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعدياً سافرا واستخداماً غير مشروع وانتهاكا لأجواء دولة ذات سيادة في شنّ أعمال عدوانية ضد دولة جارة أخرى عضو في الأمم المتحدة، وتبعاتها التي أدت إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة ويعرض أمنها لمخاطر جسيمة، والتي أجبرت العراق على اتخاذ قرار الغلق الاحترازي لأجوائه والذي ألحق خسائر اقتصادية بقطاعي النقل والسياحة، فضلاً عن أضرار إنسانية نتيجة تقطع السبل بالمسافرين وغلق المطارات. ونؤكد هنا رفضنا القاطع لأي انتهاك للسيادة العراقية وندعو إلى الكف الفوري عن هذه الخروقات غير المقبول، ولن نسمح بأن يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية أو الدولية.

وقد قامت حكومة جمهورية العراق في هذا الصدد بتوجيه رسالة شكوى رسمية إلى رئاسة مجلس الأمن بتاريخ 13 حزيران/يونيه الجاري، أوضحنا فيها تفاصيل هذا الانتهاك.

واليوم وقبل انعقاد هذه الجلسة بقليل، قامت 50 طائرة حربية إسرائيلية باختراق المجال الجوي العراقي وحرمة أراضيه وسيادته، قادمة من الحدود السورية – الأردنية وعلى دفعتين، الأولى 20 طائرة والثانية 30 طائرة باتجاه جنوب العراق، محلقة فوق مدن البصرة والناصرية والنجف وكربلاء. وبالإضافة إلى ما يشكله ذلك من خروقات للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولسيادة العراق، فإنه يشكل أيضا تهديدا للمناطق المقدسة وهذا يؤدي إلى ردود فعل شعبية لما تحظى به هذه المواقع المقدسة من مكانة عالمية.

لقد حذر العراق مراراً، ومنذ بداية الحرب على قطاع غزة، من تداعيات استمرار هذه الحرب وتوسيع رقعة النزاع وتأجيج التوترات الإقليمية وتعُرض الأمن والسلم الإقليمي والدولي للخطر، ولم تُتخذ في حينه

وحتى يومنا هذا أي تدابير توقف الحرب وترفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، الأمر الذي شجع قوات الاحتلال الإسرائيلي على ارتكاب المزيد من الجرائم ومحاولتها توسعة رقعة الحرب والتصعيد وجر المنطقة إلى صراع إقليمي، وهذا ما حذرنا منه سابقا ونؤكد اليوم هنا أن استمرار العدوان الإسرائيلي على جمهورية إيران ينُذر بتحويل المنطقة إلى ساحة صراع شامل، مع ما يحمله ذلك من عواقب كارثية على شعوب المنطقة وعلى الممرات المائية الدولية وغلقها وتأثير ذلك على أسواق الطاقة والوضع الاقتصادي العالمي. كما إن استمرار الحرب وتوسيع رقعتها الجغرافية أو دخول أطراف فاعلة جديدة فيها ينُذر بتحوّلها إلى صراع إقليمي شامل يهدد استقرار المنطقة بأسرها وستكون له عواقب وخيمة على شعوب المنطقة كافة، بما فيها الدول التي لم تكن جزءًا من النزاع المباشر.

وإن ما يزيد من خطورة الموقف هنا أن هذه ليست المرة الأولى التي يجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة الإجراءات العسكرية التي يقوم بها الكيان الإسرائيلي ضد الدول ذات السيادة ومنشآتها النووية. فكلنا نتذكر بوضوح قرار المجلس 487 (1981) وتقرير مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حينه، واصفا الفعل الإسرائيلي بأنه ضربة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة ولنظام عدم الانتشار. وعلى إسرائيل إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات والانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. كما أن الانتهاكات الجارية تتزامن مع وجود مسارات تفاوضية دبلوماسية قائمة حيث يشكل التصعيد العسكري الحالي ضربة قاصمة لكل الجهود السياسية المبذولة ويعيد المنطقة إلى مربع المواجهة في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى تعزيز لغة الحوار وتغليب منطق العقل. ونشجع الوكالة الدولية لطاقة الذرية على تنفيذ ولايتها الفنية.

يواصل العراق، بصفته رئيسا للقمة العربية، جهوده الدبلوماسية الإقليمية والدولية ودعا إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لتنسيق المواقف. كما إننا نعمل بشكل وثيق مع منظمة التعاون الإسلامي لتوحيد الرؤى والمواقف بهدف نزع فتيل هذه الأزمة الخطيرة واحتوائها وإنقاذ الأرواح وضمان عدم انزلاق المنطقة إلى حرب شاملة مدمّرة وتجنب نتائجها، خاصة في ظل الاستهداف المتكرر للمنشآت النووية والذي قد يؤدي إلى تسربات إشعاعية كارثية، تتجاوز حدود الدولة المستهدفة وتشكل تهديداً مباشراً طويل الأمد لحياة الإنسان والبيئة في الدول المجاورة، ومنها العراق.

ختاما، يدعو العراق مجلس الأمن إلى ممارسة مسؤولياته في حفظ السلم والأمن والقيام بما يلي:

أولا، التحرك العاجل للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار ومنع أي تصعيد إضافي وتجنيب المنطقة مزيداً من الدمار وعدم الاستقرار.

ثانيا، إدانة الخروقات الجوية وانتهاكات السيادة، خصوصاً تلك التي يتعرض لها العراق ودول الجوار .

ثالثا، دعم المسار الدبلوماسي لإنهاء الأزمة وتفادي أي إجراءات تزيد من التدهور والعودة إلى طاولة المفاوضات وتفعيل آليات الوساطة الدولية.

رابعا، حماية المنشآت النووية والبنى التحتية المدنية والتحذير من استخدامها في الصراعات.

خامسا، منع أي تصعيد قد يؤدي إلى تعطيل حرية الملاحة الدولية والنقل الجوي وتعطيل خطوط إمدادات الطاقة، تفاديا لأزمة طاقة عالمية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أُعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العنزي (الكويت): أود في البداية أن أشيد بمشاركة الأمين العام ومسؤولي الأمم المتحدة في هذه الجلسة.

أعود أمام المجلس اليوم للحديث مجددا نيابة عن دول مجلس التعاون الخليجي لأؤكد الموقف الثابت والواضح لدولنا، وهي الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان وبلدي، دولة الكويت، حيال الأحداث الخطيرة التي تشهدها منطقتنا.

إن المجموعة الخليجية تجدّد إدانتها للهجمات الإسرائيلية على جمهورية إيران الإسلامية ومنشآتها النووية وتؤكد خطورة تداعيات هذه الاعتداءات على أمن المنطقة واستقرارها وتعتبرها انتهاكا صريحا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتقويضا للجهود الدولية الرامية لتحقيق السلام والتهدئة. وتواصل دول مجلس التعاون مساعيها الدبلوماسية المكثفة على أعلى المستويات لخفض التصعيد وتجنب اتساعه من منطلق الحرص على تغليب الدبلوماسية والحوار كخيار وحيد بعيدا عن لغة المواجهة والتصعيد.

وإذ نستشعر خطورة المرحلة التي تمر بها المنطقة، نؤكد أن استمرار هذه الأوضاع المتدهورة قد يؤدي إلى عواقب كارثية وتفاقم حدة التوتر، الأمر الذي يهدد بتقويض فرص الحل الدبلوماسي والسلام المنشود. وفي ظل هذه الظروف الدقيقة والحساسة التي تستوجب منا جميعا اليقظة والحكمة، تدعو المجموعة الخليجية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية فورا لتجنب المخاطر وتوسيع رقعة النزاع والعودة إلى مسار الحوار والمفاوضات باعتباره السبيل الأمثل والوحيد لتجاوز الأزمة الحالية وضمان استدامة الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

كما تدعو المجموعة الخليجية إلى أهمية أن يتحمل مجلس الأمن والمجتمع الدولي مسؤولياتهم نحو الوقف الفوري لهذه الحرب ومنع التصعيد والدفع باتجاه مواصلة المفاوضات الأمريكية – الإيرانية بشأن الملف النووي الإيراني بوساطة سلطنة عُمان.

تجدد المجموعة الخليجية أيضا تأكيدها على ضرورة احترام سيادة الدول والالتزام بالأسس والمبادئ الأساسية المبنية على ميثاق الأمم المتحدة ومواثيق القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها، وتشدد على الدور المهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الأمن الوقائي ومنع استهداف المنشآت النووية لما في ذلك من مخاطر جسيمة على المستويين الإنساني والبيئي ويُعد تهديدا للسلامة ولنظام الضمانات الشاملة كما يُخالف كافة القوانين الدولية والإنسانية.

وتشدد المجموعة الخليجية في هذا السياق على أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة والتصدي للأنشطة التي تُهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، بما في ذلك استهداف السفن التجارية وتهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارية الدولية والمنشآت النفطية في دول المجلس.

وفي الختام، تحث المجموعة الخليجية المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بشكل خاص، على اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لاحتواء هذه الأزمة ودعم جهود الحوار الدبلوماسي بما يحفظ أمن وسلامة شعوب المنطقة ويجنبها مخاطر المزيد من التصعيد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مونكادا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن تتكلم بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالولاية المنوطة بالمجلس على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وتجدد تضامنها الثابت مع شعب وحكومة جمهورية إيران الإسلامية في هذه الأوقات العصيبة.

وردا على الهجوم الشنيع الذي شنته إسرائيل على جمهورية إيران الإسلامية في 13 حزيران/يونيه 2025، أصدرت الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة بيانا خاصا في 14 حزيران/يونيه 2025 أعربت فيه عن إدانتها القاطعة واستنكارها بأشد العبارات لتلك الهجمات المنسقة الواسعة النطاق. ولا تزال هذه الهجمات مستمرة حتى يومنا هذا على مواقع متعددة في إيران وقد أودت بحياة المئات من المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ومن العلماء وأساتذة الجامعات وكبار الضباط العسكريين الإيرانيين الذين كان بعضهم في المنزل مع أفراد أسرهم.

ويدين أعضاء مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة بشدة الهجمات الإسرائيلية المتعمدة على المدنيين والمراكز السكانية التي يقطنها الملايين من السكان. ويؤكدون أن هجمات إسرائيل المستمرة والمنهجية والواسعة النطاق على النساء والأطفال التي تتسبب في إصابات جسدية خطيرة والهجمات العسكرية على المناطق السكنية والسلع والممتلكات المدنية في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك هجماتها الأخيرة على جمهورية إيران الإسلامية، تدل مرة أخرى على تجاهل إسرائيل التام لأي قانون أو عرف أيا كان وعلى الطابع المتعمد للجرائم الوحشية التي ترتكبها.

وبالمثل، فإنهم يدينون الهجمات المتعمدة على كبار المسؤولين والعلماء الإيرانيين ويندون بالهجمات الإسرائيلية على منشأة نطنز النووية – إحدى المنشآت الإيرانية التي تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعمل تحت إشرافها الكامل. ويعربون عن بالغ قلقهم من أن تلك الهجمات الوحشية والأضرار الناجمة عنها تشكل خطراً كبيراً يتمثل في تسرب المواد المشعة مما ينطوي على تهديدات خطيرة للسكان المدنيين والبيئة. ويعربون أيضا عن بالغ قلقهم من أن الهجمات الإسرائيلية لا تزال تعرض الطيران المدني في المنطقة للخطر.

وتشدد مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة على أن تلك الهجمات المستهجنة تشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي – بما في ذلك السيادة والسلامة الإقليمية وحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية للدول – والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أنها تشكل انتهاكا جسيما للحقوق الأساسية، ولا سيما الحق في الحياة والحق في الصحة.

وفضلا عن ذلك، فإن هذه الهجمات الشنيعة تشكل انتهاكا صارخا للعديد من أحكام ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق.

ونحذر من قبول الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الضمني بالهجمات الإسرائيلية الوحشية المتواصلة في المنطقة ومن تجاهلهما لها. ونشير إلى أن عدم اتخاذ إجراءات وتدابير ضد هذه الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها إسرائيل سيؤدي إلى تآكل سيادة القانون الدولي وتقويض مصداقية النظام المتعدد الأطراف، مع تطبيع ارتكاب المزيد من الجرائم البشعة، وهو أمر غير مقبول بكل وضوح. ونشدد على وجوب أن يدين الجميع إدانة قاطعة، بما في ذلك مجلس الأمن، هذه الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة والاعتداءات الوحشية المستمرة التي تمارسها إسرائيل والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ونشدد أيضا على أن تطبيق المعايير المزدوجة والانتقائية في التقيد بمبادئ القانون الدولي، بما في ذلك حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، لن يؤدي إلا إلى تقويض سلامة ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بإرساء سابقة خطيرة من عدم المشروعية.

وتشدد مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة أيضا على مسؤولية الأمين العام في الدفاع عن مقاصد الميثاق ومبادئه برفض الاستخدام المتعمد والصارخ للقوة ضد جمهورية إيران الإسلامية، وكذلك على مسؤولية المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز سلامة المنشآت النووية وأمنها والحفاظ على سلامة ولاية الوكالة بإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على المنشآت النووية الإيرانية السلمية.

وتعرب الدول الأعضاء في مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة عن قلقها البالغ إزاء الجرائم المستمرة التي ترتكبها إسرائيل لإثارة النزاعات وإشعال فتيلها في منطقة الشرق الأوسط على النحو الذي يتضح من انتهاكاتها الخطيرة المتكررة للقانون الدولي، إلى جانب استفزازاتها وانتهاكاتها التي تطال بلدان المنطقة. وتُظهر تلك الأحداث نيتها في تأجيج التوترات في الميدان ومسؤوليتها عن العواقب الناجمة عن ذلك.

في الختام، نود أن نؤكد على التزامات جميع الدول بموجب القانون الدولي التي تقتضي امتناعها عن مساعدة إسرائيل أو دعمها عن قصد في ارتكاب جرائم وحشية بشعة ضد جمهورية إيران الإسلامية أو أي بلد آخر في المنطقة، مع التشديد، من جهة، على الحق الأصيل لجمهورية إيران الإسلامية في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي، ومن جهة أخرى، على الحاجة الملحة إلى أن يحاسب المجتمع الدولي إسرائيل على جميع جرائمها المرتكَبة ضد الشعب الفلسطيني والمنطقة ككل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

لقد أعربنا منذ اليوم الأول عن بالغ قلقنا إزاء التصعيد الخطير الذي يهدد بزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط في أعقاب الغارات التي شنتها إسرائيل على إيران ورد إيران.

ونؤكد اليوم مجددا التزامنا القوي بالأمن الإقليمي، بما في ذلك أمن دولة إسرائيل، وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالقانون الدولي والتحلي بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة مثل احتمال انبعاث الإشعاعات.

لقد كان الاتحاد الأوروبي واضحا على الدوام في أن إيران يجب ألا يُسمح لها أبدا بحيازة سلاح نووي، كما يساوره القلق إزاء التقرير الصادر مؤخرا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اعتمد عليه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليخلص إلى أن إيران لا تمتثل لالتزاماتها الملزمة قانونا المتعلقة بالضمانات النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولكن الأمن الدائم مبني على الدبلوماسية وليس على العمل العسكري. ونعتقد أن الدبلوماسية يجب أن تتصدر المشهد. ولا يدخر الاتحاد الأوروبي جهدا في التخفيف من حدة التوترات والتوصل إلى حل دائم للمسألة النووية الإيرانية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتفاق تفاوضي.

لقد أجرينا، نحن وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، العديد من الاتصالات الثنائية منذ بداية النزاع مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك محادثات هاتفية مع نظرائنا الإيرانيين، لدعوة إيران إلى اتخاذ خطوات حاسمة للعودة إلى المفاوضات وتمهيد الطريق لإيجاد حل دبلوماسي. وفي هذا السياق، تجتمع الممثلة السامية ووزراء مجموعة الدول الأوروبية الثلاث، أي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، في الوقت الذي نتكلم فيه الآن في جنيف مع وزير الخارجية الإيراني. وبدأ الاجتماع بعد ظهر اليوم ولا يزال مستمرا. وسنواصل العمل بهدف وقف التصعيد والتوصل إلى حل دائم، وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يجلب السلام والأمل إلى المنطقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الصادق والمفيد. وأتوجه بالشكر أيضا إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو والمدير العام غروسي على إحاطتيهما.

تدين تركيا بأشد العبارات الهجمات الأخيرة التي شنتها إسرائيل على إيران. وتشكل هذه الغارات انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الالتزام الأساسي لجميع الدول الأعضاء بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء التصعيد السريع الذي يتكشف الآن في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لقد أُزهقت مئات الأرواح بالفعل ويبعث خطر إراقة المزيد من الدماء على القلق. وعلاوة على ذلك، فإن حدوث تصادم إقليمي أوسع نطاقا من شأنه أن يفاقم من خطر التسرب النووي أو الإشعاعي والنزوح الجماعي ويعطل التجارة العالمية وطرق النقل ويعرّض أمن الطاقة للخطر في لحظة تشهد تقلبات حادة.

وتؤكد تركيا، بصفتها جارة لإيران، على ضرورة وقف التصعيد الذي يؤدي إلى وقف فوري لإطلاق النار والعودة إلى الدبلوماسية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما دعوة الأمين العام إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى وقف العنف.

ولم يسبق مثيل للغارات الإسرائيلية المتعمدة ضد المنشآت النووية الخاضعة للضمانات في إيران. وتتعارض مع القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة وقرار مجلس الأمن. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات على الفور.

لقد عرّضت إسرائيل عن وعي السلامة والأمن النوويين لخطر شديد باستهدافها هذه المنشآت، مع ما قد يترتب على ذلك من انتشار إشعاعي من شأنه أن يعرّض الصحة البشرية والتنوع البيولوجي والبيئة للخطر خارج حدود إيران لعقود قادمة.

لقد أُعيقت بالفعل أنشطة التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية داخل إيران.

ومما يثير أيضا بالغ القلق أن تهاجم دولة ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتعمد الاستمرار في التعتيم على قدراتها النووية، البنية التحتية النووية الخاضعة لضمانات دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار. ويضرب هذا الاستهتار في صميم النظام العالمي لعدم الانتشار، مما يجبرنا جميعًا على التفكير في تداعياته الأوسع نطاقًا.

ولذلك، يجب أن يتحد المجتمع الدولي، ولا سيما هذه الهيئة، في حث إسرائيل على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وقبول أن تجري الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملية تحقق صارمة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي حل الشواغل المتعلقة بجوانب برنامج إيران النووي من خلال الحوار وتعزيز التعاون بين إيران والوكالة.

وما فتئت تركيا تشدد على أن العملية الدبلوماسية تظل السبيل الوحيد الممكن لتسوية النزاع النووي وتدعم وتيسر الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. وما زلنا نعتقد أن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد المعقول للمضي قدماً، وندعو جميع الجهات الفاعلة القادرة على بذل كل ما في وسعها في هذا الاتجاه إلى أن تفعل ذلك.

وإلى جانب المخاطر النووية المباشرة، فإن التداعيات الأمنية لهذا النزاع واسعة النطاق. فأمن الطاقة، الذي لا يمكن فصله عن الأمن الوطني، يتعرض الآن لتهديد شديد. وقد تؤدي الغارات في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية بالنسبة لتجارة النفط إلى نقص في الإمدادات وتقلبات شديدة في الأسعار، في حين أن الشكوك الناجمة عن ذلك تقوض الاستثمارات الطويلة الأجل في البنية التحتية الحيوية في المنطقة. وقد أسفرت الأعمال العدائية بالفعل عن تعطيل النقل المستدام، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الحاويات والشحن وإجهاد سلاسل الإمداد العالمية. ويزيد تدمير المناطق الحضرية والبيئة الطبيعية من تهديد التنوع البيولوجي ويعرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للخطر على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ويجب ألا نسمح لهذه الأحداث الأخيرة أن تحجب الأزمة في غزة عن جدول الأعمال الدولي. فلا يمكن للاعتداء الإسرائيلي على إيران أن يمنعنا من رؤية الجرائم الجارية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني. والواقع أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأرض الفلسطينية لا يزال السبب الجذري للعديد من النزاعات في

أنحاء المنطقة. ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم وشامل إلا من خلال الاعتراف بدولة فلسطين مستقلة ذات سيادة ومتصلة الأراضي داخل حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

لذلك يجب على المجتمع الدولي أن يضغط بإلحاح من أجل وقف فوري للأعمال العدائية في غزة وفي إيران كذلك وأن يضاعف الجهود لتنفيذ حل الدولتين. فلم يعد فرض السلام مجرد خيار؛ بل هو ضرورة حتمية للحفاظ على مصداقية منظومة الأمم المتحدة وحماية القانون الدولي. ولن يؤدي عدم القيام بذلك إلا إلى تأجيج حلقة مفرغة من العنف والحرب.

ويجب على المجلس أن يتصرف بشكل جماعي لمنع مزيد من التصعيد. فلا بد أن نولي اهتماماً فورياً لخطر نشوب نزاع أوسع نطاقاً ونزوح قسري على نطاق واسع وضرر بيئي لا يمكن تداركه. وتركيا على استعداد للمساهمة بشكل بنّاء في أي مبادرة من شأنها تخفيف حدة التوتر واستعادة وقف إطلاق النار واستئناف دبلوماسية ذات مصداقية ومجدية. ولنغتنم هذه اللحظة لنؤكد من جديد التزامنا المشترك بميثاق الأمم المتحدة والنظام العالمي لعدم الانتشار ومبادئ التسوية السلمية للنزاعات. فلا يمكننا أن نأمل في تجنب العواقب الوخيمة على الشرق الأوسط والمجتمع الدولي والأجيال القادمة إلا من خلال التقيد الصارم بهذه المعايير.

وأود أن أتطرق إلى الآثار غير المباشرة والنزوح في إيران. وبالطبع ليس موظفو الأمم المتحدة بمأمن من ذلك. وعلى حد علم المجلس، أُجلي 45 من موظفي الأمم المتحدة من إيران إلى تركيا. ويبين ذلك أيضاً أن على المجلس أن يتصرف.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.